منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الاقتصاد البديل في القرن الواحد والعشرين

مفاهيم وأبعاد بين الواقع والطروحات البديلة

تحرير: محمد العجاتي

دليل

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الاقتصاد البديل في القرن الواحد والعشرين
مفاهيم وأبعاد بين الواقع والطروحات البديلة

دليل

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

تقديم: وائل جمال
تحرير: محمد العجاتي

منسق عام: نصاف براهمي

إعداد العروض فرق عمل المنتدى وأعضاء شبكات الشباب العاملة مع المنتدى:
- أشرف ميمون
- راوية كمال
- شروق الحريري
- عمر سمير
- محمد الحاموش
- شيماء الشرقاوي
- نصاف براهمي

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

Économie sociale et solidaire
Sociodémocratie du 3e secteur
Sous la direction de
Jacques Defourny et Marthe Nyssens
A CRITICAL THEORY OF ECONOMIC COMPULSION
WEALTH, SUFFERING, NEGATION
Werner Bonefeld
LESS IS MORE
HOW DEGROWTH WILL SAVE THE WORLD
Jason Hickel

THE NUMBER 1 BESTSELLING AUT
YANIS
AROUFAKI
Dispatches
from an
Alternative
Present
Another
Now

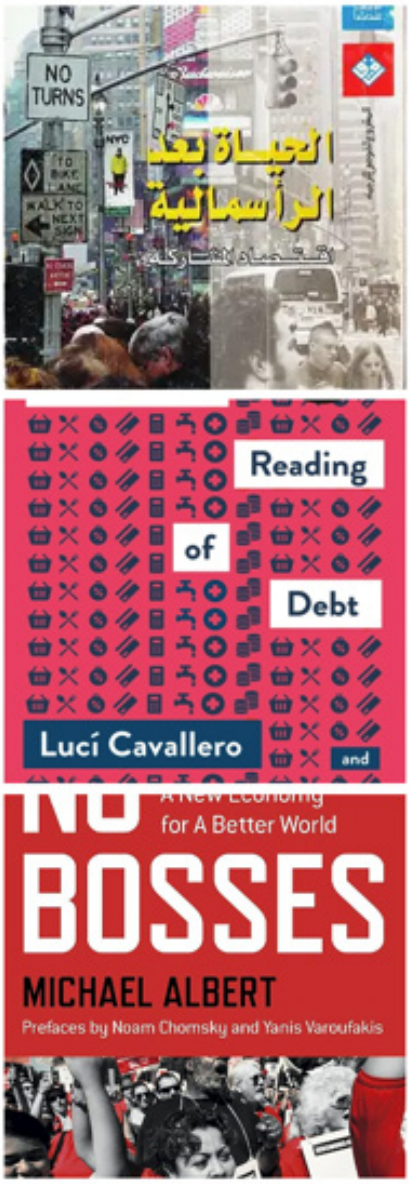
NO TURNS
الحياة بعد الرأسمالية
Reading
of
Debt
Lucí Cavallero
and
for A Better World
BOSSES
MICHAEL ALBERT
Prefaces by Noam Chomsky and Yanis Varoufakis

تقديـم 5
مقدمة الإصـدار 8
الفصـل الأول: نقـد النمط الاقتصادي القائم 11
الفصـل الثاني: قضايا الاقتصاد البديل 16
الفصل الثالث: أطروحات للاقتصاد البديل 20
خاتمـة 24

تقديم

هناك ثلاث حقائق كبرى في عالمنا اليوم، الحقيقة الأولى هي أن هناك أزمة مالية واقتصادية حادة يمر بها العالم منذ سنة 2008 وحتى هذه اللحظة، بسبب العطب الذي حصل في ماكينة النمو الرأسمالي الاقتصادي. فبعد مرور حوالي 16 سنة منذ بداية الأزمة لم تنفرج بعد وأصبحت المؤسسات الاقتصادية الكبرى تطلق عليها «الركود المزمن» فحتى في صورة وجود نمو في دول ما فهو نمو بطيء ولم يعد هناك نمو اقتصادي مثلما كان يحدث في فترة النمور الآسيوية في وقت ما، أو ألمانيا واليابان في وقت آخر فاليوم ليس هناك أي نمو من هذا الشكل قد يساهم في إنعاش معدلات نمو الاقتصاد العالمي

هذه الأزمة الاقتصادية مصحوبة باضطرابات عميقة في سوق العمل سواء من حيث طبيعة الوظائف أو الأجور التي هي في تراجع مستمر، والأثر الآخر لهذه الأزمة هو استبعاد فئات عديدة من المجتمع من ثمار الاقتصاد ووجود لا مساواة متفاقمة في الدخل والثروة، التي شملت حتى ما يسمى بدول الرفاه التي كانت توفر مظلة واسعة من الخدمات العامة حيث أصبحت اللامساواة موجودة بشكل قاسٍ. لا يبتعد الأمر عن منطقتنا العربية، التي تشهد واحدة من أعلى مستويات اللامساواة في الدخل والثروة في العالم كله

الأزمة الثانية التي يمكن ملاحظتها هي أزمة سياسية نجدها في كل التطورات التي تحدث على الصعيد الانتخابي والسياسي في العالم كله، وقد شهدنا أخيرًا المعارك الانتخابية في كل من إنجلترا وفرنسا وأيضًا ألمانيا، التي تميزت بصعود اليمين المتطرف وهو صعود مبني بشكل كبير على حالة الإحباط واليأس في قطاعات الطبقات الوسطى

أما الأزمة الثالثة فهي أزمة بيئية كاسحة لم تعد مقتصرة فقط على حسابات العلماء المختصين في البيئة بل أصبح الناس في السنوات الأخيرة يشاهدون مظاهرها في حياتهم اليومية متمثلة في الارتفاع الكبير في درجات الحرارة وازدياد الجفاف والفيضانات، وهذا ما يؤثر حتمًا في كل جوانب الحياة من السكن والغذاء والزراعة بالإضافة إلى التفاوت في التعرض للآثار السلبية للتحولات المناخية

إذن نحن اليوم في وضع صعب، فالنظام الحاكم وطريقة تفكيره في إدارة الموارد وإدارة العلاقات الاقتصادية أدى إلى وجود ازمة عميقة. وكل هذا أدى إلى التفكير في تعديل النظام القائم بشكل عميق، أو في ماذا الذي يمكن أن يحل محل الرأسمالية التي لم تعد صالحة للعمل، وهذا التفكير لم يأتِ فقط من أصحاب الطيف السياسي اليساري بل هو سؤال أصبح مطروحًا في التيارات السائدة في الاقتصاد

وهنا يجب التمييز بين الاقتصاد البديل والبدائل الاقتصادية لأنهما مصطلحان مختلفان، فالبدائل الاقتصادية هي تلك الأشياء التفصيلية التي من الممكن القيام بها اليوم مختلفة عمَّا يتم تنفيذه على مستوى السياسات الاقتصادية والسياسات المالية والسياسات النقدية، أما مصطلح الاقتصاد البديل فهو متعلق بنظام آخر بديل والتفكير فيه وفي مبادئ أساسية له ودوافع العمل والإنتاج والعلاقات الاقتصادية التي لها طبيعة مختلفة عن الوضع القائم الحالي

لذا فالسؤال الذي يُطرح هو ما الذي يجعلنا نقع بين التفكير في البدائل الاقتصادية التي قد تكون قصيرة الأجل وبين أننا نبني دعائم نظام اقتصادي مختلف تمامًا؟ وهل هذا ممكن وهل هذا يساهم في حل الأزمات الاقتصادية التي نعيشها اليوم؟

يُجمِع الاقتصاديون الذين يعملون على موضوع الاقتصاد البديل منذ سنوات، وإن اختلفت المسميات على ثلاثة مستويات من التفاعل والنضال، فإذا ما اعتبرنا أن الموضوع بمثابة المباراة أو لعبة الشطرنج فالمستوى الأول يتمثل في الحركات التي من الممكن القيام بها حتى نتقدم إلى الأمام، والمستوى الثاني هو قواعد اللعبة فمن الممكن تغيير القواعد داخل اللعبة بحيث أننا نصبح في وضع أكثر قربًا وكفاءة يمكننا من التعامل مع الأزمات، والمستوى الثالث هو سؤال: هل هذه هي اللعبة التي من المفروض أن نعمل عليها أم لا، أي هل هذا هو التفكير السليم الذي يجب أن نتبعه في إدارة العلاقات الاقتصادية أم لا؟

في الجانب الأول المتمثل في البدائل الاقتصادية يمكننا الحديث عن أشكال مختلفة يتم النضال من أجلها، مثلًا النضالات من أجل الحد الأدنى للأجر هو حركة من الحركات التي تدفعنا إلى الأمام إذا أخذنا فكرة لعبة الشطرنج كتعبير مجازي

من الأمثلة الأخرى معركة التشجير ووقف قطع الأشجار في مصر، وأيضًا أولويات الإنفاق في الموازنة العامة وحجم الأموال التي يجب أن يتم إنفاقها على التعليم والصحة، الإصلاح الضريبي، أيضًا من النضالات المهمة أي ما يجب أن يكون المركز في السياسة الضريبية، هل هي الضرائب غير المباشرة كما هو الحال الآن والتي يتم تحميلها على الفئات الأفقر والأكثر هشاشة في المجتمع أم الضرائب على الثروة؟

على المستوى الثاني المتمثل في قواعد اللعبة من الممكن الحديث عن التقشف، أي أن تقلل الموازنة من الإنفاق العام فتنسحب الدولة من الاقتصاد مثلًا. من الأمثلة أيضًا مرونة سوق العمل فتصبح الأجور كأنها أسعار وتصبح هناك مرونة في التعيين والفصل، وبالتالي تمس الحقوق النقابية والعمالية، إذ إن التغيير هنا مرتبط بهذا النوع من القواعد

من الأمثلة في هذا الجزء أيضًا دمقرطة البنك المركزي الذي يسيطر بشكل متزايد على الشؤون الاقتصادية ولا يخضع لأي نوع من الرقابة، فهذه الاستقلالية التي تعتبر من أعمدة النظام النيوليبرالي يمكن أن تتغير في أي اتجاه؟

وأيضًا دمقرطة الشركات وهي نقطة كانت موجودة في برنامج حزب العمال البريطاني مع جيريمي كوربين، وهي تتمثل في إلى أي مدى يمكن أن توجد مشاركة من العمال في إدارة الشركات، حتى بطبيعتها الحالية التي فيها ملاك رأسماليون كبار، وتهدف إلى الربح ولكن تصبح هناك مشاركة من المنتجين والعاملين في إدارة الشركة وبالتالي يقع تحجيم الشره والنهم الموجود للأرباح على حساب كل شيء آخر

من المسائل التي تطرح أيضًا، كيفية حساب الدخل القومي وكيفية تقييم الاقتصاد، أي مجرد النمو المتراكم الكمي وعدم احتساب مسائل أخرى كمعدل البطالة أو دخول المرأة سوق العمل، وأيضًا العمل المنزلي للمرأة، وهذه عناصر أساسية في الحياة الاقتصادية ولكنها غير موجودة في الناتج المحلي الإجمالي

من الاقتراحات المهمة هنا هي الخدمات العامة، وهي حق كل المواطنين وينضم تحت مظلتهم كل المقيمين في البلد الذين من حقهم أن يتلقوا خدمات مجانية تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والعلاج والسكن

المستوى الثالث من اللعبة التي أخذناها كتعبير مجازي هو كيفية إدارة الاقتصاد، وهو ما يمكن أن يتم وضعه كهدف إستراتيجي، فالفكرة أنه بما إن النظام الرأسمالي فاشل في إدارة الأزمات فيجب استبداله بطريقة أو بأخرى وهذا ما يسميه الاقتصاديون: ما بعد الرأسمالية

من بين المنظرين للاقتصاد البديل عالِم الاجتماع إريك أولين رايت، الذي يحدد خمس نقاط للانتقال من مستوى البدائل داخل اللعبة ومستوى قواعد اللعبة إلى مستوى تغيير اللعبة بكاملها: هناك أنواع مختلفة من الانتقال منها تقويض الرأسمالية ومنها مقاومة الرأسمالية التي تكون عبارة عن تحركات دفاعية من الأساس لصد الهجوم، مثل مقاومة قطع الأشجار في مصر، أي إن هناك اعتداء طبقيًّا واجتماعيًّا على العدالة الاجتماعية وعلى حقوق الناس، وهنا تكون هناك محاولات وتجمعات وحركات هدفها وقف الضرر من دون أن تكون هناك بدائل معمقة

هناك أيضًا فكرة تفكيك الرأسمالية ويكون ذلك عبر الوصول إلى الحكم والنجاح في الانتخابات الديمقراطية، أي التغيير من أعلى إلى أسفل ويكون ضمن قواعد اللعبة الرأسمالية كتمهيد إذا ما حصل نجاح لتغيير اللعبة بكاملها

تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخلًا بين كل هذه الإستراتيجيات، سواء كانت المقاومة أو محاولات التفكيك أو تغيير القواعد وهذا مبني على أن الحركات الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين سينتظمون وراء هذه المصالح حتى يلعبوا الدور الأساسي في تحويل ميزان القوى

هناك سؤال دائمًا ما يطرح علينا، وهو هل هذه الأفكار لا تصلح للتطبيق في الواقع ولا تصلح للتطبيق في منطقتنا على وجه الخصوص؟ وهناك من يقول إن هذه الأفكار لن تنجح لأنها لم يقع اختبارها على أرض الواقع وبالتالي ليس هناك بديل غير الوصفة التي يقدمها صندوق النقد الدولي أو الأجندات الرأسمالية الوطنية، التي من الممكن أن تراعي قليلًا المصالح الوطنية ولكنها تعمل كذلك في إطار المبادئ التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أي المبادئ النيوليبرالية التي أصبحت تعمل في منطقتنا بكامل القوة والكثافة والعمق

هذه الفكرة هي ضد التطور وضد التقدم عمومًا، فالسعي إلى التغيير ليس فقط فكرة مجردة في أذهان ناس تريد تغيير العالم، بل هي نابعة من فشل ومن ضرورات قد تؤدي إلى دخول العالم في أزمة تتعلق بالوجود ككل، فالمسألة هنا ليست ترفًا وإنما ضرورة، والواقع يثبت أن هناك تجارب ومحاولات من الممكن أن تحتاج إلى تغيير أو تعديل أو تحسين وإن كانت تجارب ناجحة في تحقيق الأهداف التي أتت من أجلها

هناك فكرة دائمًايتم ترويجها بأننا في منطقة سابقة للرأسمالية، وهناك من يقول: نحن لسنا نظامًا رأسماليًّا ولا اشتراكيًّا بل نحن نظام مشوه، وبالتالي فإن هذه الأفكار قد تكون نافعة عندما نصل إلى درجة من التطور في أي اتجاه كان، خاصة مع الفساد المتفشي والأنظمة الوراثية التي قد تفسد كل شيء، ولكن بكل التعريفات الأكاديمية والعلمية والسياسية فإن منطقتنا تديرها الرأسمالية المحلية، وفي الحقيقة فإن الاشتباك بين الرأسماليات المحلية التي تدير المنطقة والاقتصاد العالمي وشركاته المتعددة الجنسيات وآليات حركته في الأسواق العالمية أصبحت شديدة وعميقة، وبالتالي من الصعب أن نتكلم عن أننا خارج الاقتصاد العالمي السائد، بل بالعكس نحن باعتبار أن اقتصاد منطقتنا ليس في موقع قوة فإن تأثرنا كبير بالأزمات الثلاث، أي الاقتصادية والسياسية والبيئية، مقارنة بمناطق أخرى في العالم، وهذا ما يجعل من المُلِح علينا التفكير في هذا الموضوع، وقد يسبق من هم في الميدان في أحيان كثيرة من يأخذ القرارات، وهو ما نراه في تجارب كثيرة في منطقتنا تحاول تغيير جوانب بيئية أو اجتماعية أو طرح تغييرات اقتصادية، مثلما هو الحال في التجارب الاقتصادية التعاونية، وهذا ما يدفعنا إلى الاستفادة من هذه التجارب وأخذ الدروس منها بمستوى الأفكار والنظريات ومحاولة التشبيك بين كل التجارب وتجاوز التحديات وتطويرها والبحث عن أصحاب المصلحة، أي هؤلاء الذين يخوضون المعارك الصغرى باعتبارهم الأساس الأقوى لبناء القدرة على التحول في المستويات الأخرى

هذا هو ما سيحدد ما بعد الرأسمالية التي تعتبر مفهومًا فضفاضًا، وبالنسبة إليَّ فإن ما بعد الرأسمالية هي الاشتراكية البيئية العادلة التي تقوم على دمقرطة الاقتصاد كله، أي طريقة مختلفة للإنتاج وتنظيم العملية الإنتاجية وطريقة مختلفة للتوزيع ومنطق آخر للتمويل مختلف عن منطق النظام العالمي المالي الحالي

صدر أخيرًا تقرير بيانات اللحاق بمثال التنمية المستدامة ومن المدهش أن الدولة التي تتصدر القائمة، أي الدولة الأقرب في العالم إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي دولة كوستاريكا، وهي دولة صغيرة وعدد سكانها 5 ملايين مواطن (استبدال الناتج المحلي الإجمالي وإبطاء النمو الاقتصادي لصالح العدالة الاجتماعية وعدم الإضرار بالبيئة التي تعتبر من أهم أسس الاقتصاد البديل) وعلى مدى السنوات الفائتة كانت تحتل المراتب من الثانية إلى الرابعة، أما هذه السنة فقد أصبحت في المرتبة الأولى وذلك في إطار العمل ضمن قواعد السوق العالمي وقواعد الرأسمالية وعدم قيامها بتغيير كاسح أو جذري في اتجاه تبني نظامًا مختلفًا بل فقط بالتعديلات على المستويين الأدنى أي التحركات ضمن نفس الإطار أو تغيير بعض القواعد، مثل تغيير حساب تطور الاقتصاد بطريقة مختلفة وتغيير الأولويات والأهداف وهو ما يحيلنا إلى واقعية ما نطرحه، وواقعية ما يمكن تحقيقه حتى في ظل القيام بإبطاء النمو الاقتصادي مع مراعاة مسألة العدالة الاجتماعية والعناصر البيئية، ما قد يؤدي إلى تحجيم النمو خاصة في دول العالم الثالث أو الدول المتأخرة اقتصاديًّا ولكنه في المقابل يقترب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وائل جمال
تموز/ يوليو 2024

مقدمة الإصدار

مع تزايد الأزمات المالية والاجتماعية في هذا القرن بداية من إرهاصات أزمة عام 2008 ووصولًا إليها ولتداعياتها المستمرة حتى الآن في صور شتى، اقتصادية واجتماعية بل وعسكرية، حيث إن الحروب التي نراها حاليًّا كلها مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي، إذ يشير عديد من المحللين إلى أنه بعد الأزمة الاقتصادية في 2008 زادت عدد البلدان التي شهدت نزاعات عنيفة أكبر من أي وقت مضى منذ ما يقرب من 30 عامًا، وصلت إلى قلب أوروبا في الحرب الروسية الأوكرانية وقبلها في إفريقيا، الحرب الأهلية في إثيوبيا ومذابح الكونغو، أما في منطقتنا فنجد دولًا في حالة حروب/نزاعات تكاد تغيب الدولة عن مناطق عدة داخل حدودها، أو تغيبها بشكل كامل من ليبيا إلى اليمن ومن سوريا إلى السودان. وفي الوقت نفسه، «أصبحت النزاعات أكثر تجزؤًا، فتضاعف بشدة، على سبيل المثال، عدد الجماعات المسلحة الضالعة في الحرب الأهلية السورية منذ اندلاع النزاع، من مجرد ثماني جماعات إلى عدة آلاف من الجماعات»[1] وتتطلب هذه الوضعية أن نستدعي من التاريخ الأزمة الكبرى المشابهة التي حدثت في القرن العشرين، المعروفة باسم الكساد الكبير أو الكساد العظيم، التي اندلعت عام 1929 ولم يتلاشَ أثرها تمامًا حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث كانت البنوك الأمريكية سببًا في اندلاع أزمة الرهن العقاري التي أشعلت نيران أزمة مالية على نطاق أكبر، ووجدت سبيلها إلى باقي أنحاء العالم، كان الاحتياطي الفيدرالي سببًا في وقوع أكبر كارثة اقتصادية في القرن العشرين. يشير عديد من الباحثين إلى أن حالة الكساد التي أعقبت الأزمة لم تنتهِ بشكل كامل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدًا في عام 1946. لذلك نجد عديدًا من المتخصصين والخبراء يحاولون طرح رؤى وأفكارًا بديلة، معظمها من داخل نفس المنظومة، تحت ما يمكن أن نسميه بدائل اقتصادية. إلا أن مجموعة غير قليلة تحت إلى أن الأزمة الحقيقية في طبيعة النظام وبالتالي نحتاج إلى نظام بديل، فبدأ من خلال هذه الأدبيات تناول ما أطلق عليه الاقتصاد البديل، في محاولة لوضع أسس نظرية له وبنائه على تجارب فعلية تمت بواسطة البشر أنفسهم، وربطه بالتحديات والقضايا التي يوجهها العالم حاليًّا مثل قضايا البيئة والنوع الاجتماعي. نستعرض في هذا الكتاب عددًا من تلك المساهمات في محاولة لطرح أفكار يمكن تطويرها والبناء عليها في منطقتنا العربية.

ردًّا على شعار مارغريت تاتشر «لا يوجد بديل»، يحاول الكاتب يانيس «فاروفاكيس»[2] في كتابه Another Now: Dispatches from an Alternative Present، حاضر آخر: إرساليات من حاضر بديل، الصادر عام 2020 عن دار Bodley Head البريطانية، رسم معالم النظام البديل الّذي يؤمن به ويناضل من أجله عبر أسلوب روائي، حيث يعمل الكتاب من وجهة نظر تخيليّة على رسم معالم مجتمع جديد تسود فيه العدالة والمساواة، فتدور أحداث الكتاب بين الماضي والمستقبل ويرسم الكاتب شكل هذا العالم المتخيل من خلال قصة وحوارات تدور بين 3 أشخاص، بينهم وبين أنفسهم في عالم موازٍ، حيث يقومون باختراع آلة تمكنهم من التواصل مع نظرائهم في عالم موازٍ تمكّن من التخلص من الرأسماليّة وبناء نظام جديد أكثر عدلًا ومساواة. ينطلق الكتاب من عام 1970 حيث فترة شباب الشخصيات والتقائهم، وتمر الأحداث عبر 2008 عام الأزمة الاقتصادية العالميّة، و2020 عام جائحة كوفيد لتنتهي في عام 2036.

ومن خيال فاروفاكيس ننتقل إلى كتاب آخر مهم وهو لا رؤساء... اقتصاد جديد لعالم أفضل، للكاتب: ميشيل ألبرت[3] صادر عن درا نشر زيرو بوكس Zero books وعن دار جون هنت للنشر John Hunt publishing، عام 2022. ويناقش علاقات التسلسل الهرمي والسيطرة، التي تحمل عبئًا ثقيلًا من الإثبات ويجب أن تثبت شرعيتها وعندما لا تتمكن من القيام بذلك -وهو المعيار- فلا بد من تفكيكها لصالح علاقات ومؤسسات إنسانية أكثر عدلًا. إحدى علاقات الهيمنة التي لا يمكنها تجاوز الاختبار هي علاقة الرؤساء، فالخضوع للسيد هو اعتداء غير مشروع على حقوق الإنسان الأساسية ومن ثم فإن المبدأ الأساسي هو «لا رؤساء» وهو موضوع الكتاب. لا رؤساء تعني أنه لا أحد يملي على أي شخص ما يجب أن يفعله من الأعلى، لا المالكين ولا المفوضين ولكن السؤال الذي لا مفر منه هو كيف تتم الأمور؟ وللإجابة عليه يبدأ الكاتب تحليليًّا ومنهجيًّا بالإجابة على السؤال: «كيف لا ينبغي أن تتم الأمور»، كما يقدم وصفًا لأفضل الأفكار للقضاء على أشكال الاستغلال كافة والانتقال إلى الإدارة الذاتية والإنصاف والتضامن. الكتاب ذو نهاية مفتوحة، يسمي الكاتب ما قدمه ليس مخططًا أوليًّا، بل أساسًا للإضافة والتطوير، في ضوء التجارب المستقبلية، للوصول إلى اقتصاد يعمل بكامل طاقته

وفي كتاب آخر لنفس الكاتب : «الحياة بعد الرأسمالية_ اقتصاد المشاركة» الصادر عام 2003 عن دار فيرسو الأمريكية والمترجم إلى العربية في 2005 عبر المشروع القومي للترجمة بمصر، ترجمه أحمد محمود وقام بالتقديم له الدكتور جودة عبدالخالق أستاذ الاقتصاد والمفكر اليساري المعروف، وزير التموين المصري الأسبق بعد الثورة. يقدم ألبرت الجدالات النظرية حول مستقبل

النظام الرأسمالي العالمي وكيف تبدو الحياة في نظام تغيب عنه أسس الاقتصاد الرأسمالي ويفترض أن تحل محلها التعاونية والتشاركية، ويناقش الجزء الأول منه القيم والمؤسسات الاقتصادية. ويوضح الجزء الثاني الاقتصاد التشاركي ويعرض فوائده. أما الجزء الثالث فيبحث في التطبيقات اليومية لاقتصاد المشاركة. في حين يفند الجزء الرابع مخاوف تبدو مقنعة، ويفتتح بالتناول بإيجاز كيفية اتصال الرؤية الاقتصادية بمعاداة عولمة الشركات وغيرها من الأهداف الاقتصادية التي تحظى بدعم في أنحاء العالم

بينما يهدف كتاب «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني» économie Social et Solidaire وهو مؤلف جماعي بتنسيق جاك ديفورني ومارت نيسنس[4] تم نشره من قبل المكتبة الوطنية بباريس عن المكتبة الملكية البلجيكية ببروكسل سنة 2017، إلى توضيح مفهوم الاقتصاد الاجتماعي وإظهار أهميته من خلال وضعه أولًا في منظوره التاريخي. في الواقع، فإن أشكال التنظيم التعاونية والتبادلية والترابطية التي تشكل هذا الاقتصاد الاجتماعي لها جذورها العميقة في تاريخ المجتمعات البشرية. لذلك من الضروري تحديد موقعها في تطورها وفهم تيارات الأفكار التي ميزتها إذا أردنا أن نفهم الاقتصاد الاجتماعي بكل كثافته. ثم مناقشة المقاربات المعاصرة التي مكنت، تدريجيًّا، من فهم الاقتصاد الاجتماعي وتعريفه بشكل أكثر دقة من خلال أوضاعه القانونية ومبادئه وممارساته المحددة. وبيَّن الكتاب أن هذا البناء المفاهيمي لم يحدث في فرنسا فحسب، بل أيضًا في بلجيكا وكيبيك وإسبانيا

وفي كتاب نظرية نقدية للإكراه الاقتصادي: الثروة والمعاناة والإكراه a critical theory of economic compulsion wealth, Suffering, Negation الكاتب فيرنر بونفيلد [5] «Werner Bonefeld»هو تتويج لجهود فيرنر بونفيلد لتأسيس نقد ماركس للاقتصاد السياسي كنظرية نقدية للمجتمع.[6] نشر الكتاب دار النشر البريطانية روتليدج Routledge[7] عام 2023. كما يعد هذا الكتاب أحد منشورات سلسلة انتقادات وبدائل للرأسمالية «Critiques and Alternatives to Capitalism» التي يقوم بتحريريها مارسيلو موستو أستاذ النظرية الاجتماعية بجامعة يورك بكندا. وتنشر هذه السلسلة أعمالًا علمية حول انتقادات وبدائل الرأسمالية، التي تغطي عددًا من الموضوعات ووجهات النظر السياسية والمناطق الجغرافية في مجالات علم الاجتماع، والنظرية الاجتماعية والسياسية، والاقتصاد السياسي غير التقليدي. ويركز طرحها في إشكاليات النظام الرأسمالي ونمط الإنتاج وتقديم بدائل إلى الرأسمالية التي تعالج القضايا الاجتماعية المعاصرة: والأفكار والتجارب العملية المناهضة للرأسمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين. يتناول بونفيلد في هذا الكتاب مجموعة من القراءات في الأفكار ومشروعًا فكريًّا يتمثل في تطور الاقتصاد السياسي كنظرية اجتماعية نقدية، ويركز الكتاب في إعادة قراءة النصوص النظرية للمدرسة الماركسية ومدرسة فرانكفورت. لذا اتخذ الكتاب الشكل الجدلي في الاشتباك مع القراءات النقدية للاقتصاد السياسي والنظرية النقدية. يحلل بونفيلد الهيمنة التي تحدث في ظل النظام الرأسمالي، معناها وآلياتها وأسباب وجودها وسماتها. بينما يقدم جيسون هيكل[8] من خلال كتاب «الأقل هو أكثر» الصادر 2020 عن دار Heinemann publishing house in London، أفكارًا جديدة وعميقة مرتبطة بكيفية فهمنا للعالم من حولنا وتحليل النظام الاقتصادي القائم وميكانيزمات اشتغاله مسلطًا الضوء على الأزمة البيئية ومسبباتها الحقيقية وأبعادها التي تمس كل الأنظمة البيئية، التي يهدد تدهورها المتسارع الحياة على الأرض إلى أن أصبحت تنذر بانقراض جماعي. وذلك عبر تحليل دقيق بالأرقام والبيانات وشمولي يشمل كل التخصصات من الأنثروبولوجيا والاقتصاد السياسي والسيسيولوجيا والتاريخ وعلم البيئة والأحياء. يدق جيسون هيكل ناقوس الخطر مبددًا كل الأوهام المرتبطة بالأزمة البيئية والتدابير المتخذة للحد من هذا الانهيار المتسارع خاصة تلك المرتبطة بـ»النمو الأخضر» فهو يحمِّل المسؤولية بشكل مباشر للرأسمالية وجشعها المستمر وسعيها الدائم إلى النمو، ويعتبر أن مفتاح الحل يكمن في تراجع النمو واستخراج أقل للموارد من أجل تحقيق الاستدامة. لم يكتفِ جيسون بالتحليل والتشخيص وتحديد الأسباب فقط بل ذهب إلى أبعد من ذلك وطرحه فكرة «الأقل هو الأكثر» رؤية استطلاعية للمستقبل مليئة بالأمل في عالم أفضل مؤكدًا على إمكانية الانتقال إلى اقتصاد ما بعد الرأسمالية ويرسم خارطة طريق واضحة المعالم نحو مستقبل مستدام للجميع.

وكآخر الكتب وكدراسة حالة ثانية بعد التي قدمها هيكل في مجال البيئة نتناول النوع الاجتماعي من خلال كتاب صدر عام 2021 وهو كتاب «قراءة نسوية للمديونية» عن دار نشر «بلوتو»، فاز الكتاب بجائزة PEN الإنجليزية لعام 2021، وهو من ضمن سلسلة الكتب حول «رسم خرائط نظرية التكاثر الاجتماعي». كتب الكتاب كل من لوسي كافاليرو، وفيرونكا جاردو[9]. والكتاب وفقًا للتوصيف الخاص به على موقع دار النشر، هو محاولة لاستكشاف العلاقة بين النشاط المالي وصعود القوى المحافظة في أمريكا اللاتينية، يوضح الكتاب أن الدَّين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والمفاهيم الأبوية للأسرة. ومع

ذلك، بدلًا من النظر إلى هذه القوى باعتبارها قوى لا يمكن التغلب عليها، يعرض المؤلفون أيضًا الطرق التي يمكن من خلالها مقاومة الديون، بالاعتماد على تجارب وممارسات ملموسة من أمريكا اللاتينية ومختلف أنحاء العالم. يضم الكتاب مقابلات مع نساء في الأرجنتين والبرازيل، ويكشف عن التأثير الواقعي للديون وكيف يقع بشكل رئيسي على عاتق النساء، بدءًا من الأسرة وحتى التأثيرات الأوسع للديون العامة/الوطنية والتقشف. ومع ذلك، من خلال المناقشات حول تجارب العمل والسجون والعمل المنزلي والزراعة والأسرة والإجهاض والإسكان، تظهر رواية المقاومة.[10] يحاول الكتاب في البداية تقديم إطارًا يرفع عن مفهوم «الدَّين» الهالة المفروضة عليه باعتباره مفهومًا اقتصاديًّا تقنيًّا فقط وإنما ينزع عنه قوته كمفهوم مجرد. فالدَّين وفقًا للمقاربة التي تتبناها الكاتبتان هو جزء لا يتجزأ من حياة المواطنين اليومية وهو جزء من أمولة الحياة اليومية وربطها، وبالتالي فمن المهم عن تحليل الدَّين وتقديم قراءة له أن يتم ربطه بجوانب الحياة كافة وهنا تأتي القراءة النسوية للدَّين التي تتعامل معه باعتباره اختيارًا سياسيًّا يعبر عن انحيازات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث إنه بالعودة إلى ثمانينيات القرن العشرين، نرى أن الديون ساهمت في تقييد التحولات الديمقراطية من الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية، حيث اضطرت الدول آنذاك إلى توجيه اقتصاداتها نحو سداد الديون التي استحوذت عليها في عهد الأنظمة الاستبدادية. الربط بين مواجهة النظم الاستبدادية ومواجهة الديون هو اقتراب نسوي بحق، ويجعل من التقاطعية سياسة ملموسة من حيث فهم كيف ينظم الدَّين الانصياع سواء على مستوى الدولة وكذلك كيفية تنظيم الحياة اليومية في كل أسرة. فهذا الربط يعني نزاعنا على سلطة اتخاذ القرار على كل من أجسادنا ومناطقنا، ويعبر عن الدعوة المتزامنة والمتضافرة ما بين الحق في الإجهاض وكذلك رفض النزعة الاستخراجية. فالدَّين هو أداة أساسية للاستغلال سواء كان هذا الاستغلال جسديًّا، أو اقتصاديًّا، أو كليهما، أو غير ذلك من أنواع الاستغلال، فالدَّين لا يلغي الاختلافات وإنما يستغلها لصالحه ومن هنا تبنى أطروحة الكتاب التي تهدف أولًا إلى تسليط الضوء على حقيقة أننا لا نستطيع أن نفهم الدَّين في شكله المعاصر من خلال النظر إلى الدَّين العام (الديون التي تأخذها الدولة) فقط مع تجاهل المديونية في الحياة اليومية. ثانيًا، من الضروري سياسيًّا أن تأخذ الحركات والمنظمات الاجتماعية مسألة الديون بعين الاعتبار في ممارساتها المقاومة لأشكال الاستغلال كافة. وثالثًا، الحديث عن الديون في الحياة اليومية يقودنا إلى مهمة إستراتيجية وهي تتبع الروابط بين الديون والعنف الجنسي

في هذا الإصدار نقدم مراجعة للأدبيات المتعلقة بالاقتصاد البديل من خلال عرض نقدي للمراجع المهمة السابقة عبر ثلاثة محاور خصص لكل منها فصل، الأول يطرح إشكاليات النموذج الاقتصادي السائد حاليًّا وأهم الفجوات التي يعاني منها وأبرز الآثار السلبية التي تتولد منه. فإذا كنا نتحدث عن اقتصاد بديل فمن الطبيعي أن يكون سؤالنا الأول: اقتصاد بديل من ماذا؟ وبعدها نطرح السياق الذي يتشكل فيه هذا الاقتصاد البديل من خلال السؤال الذي يتناوله الفصل الثاني وهو ما هي القضايا المؤثرة والمتأثرة بهذا الاقتصاد البديل؟ في محاولة لفهمه في إطار سياقه إيمانًا بأن الاقتصاد لا يُصنع في مختبر علمي مغلق معزول عن باقي العناصر المحيطة كما يفعل أنصار النموذج النيوليبرالي. ثم الفصل الثالث يحاول تحديد أهم ملامح هذا الاقتصاد والمبادئ الحاكمة له. وختامًا ملاحظات حول أهمية هذا الطرح سواء على المستوى السياسي بمعنى علاقته بالجاري في عالمنا اليوم أو على المستوى الحقوقي بمعنى أثره المتوقع في الفئات المجتمعية المختلفة، وما بين المستويين ننظر إلى تأثيره المتوقع على مستوى علاقات الدول ما بين شمال وجنوب.

الفصل الأول: نقد النمط الاقتصادي القائم

تكشف شخصيات قصة فاروفاكس عن أن عالمها والعالم الموازي الّذي يتواصلون معه يتطابقان في جميع المراحل الزمنية حتى عام 2008، حيث ينفصل العالم بحسب اختلاف الاستجابة للأزمة الاقتصاديّة العالميّة. ففي العالم الفعلي استخدمت الأزمة الاقتصاديّة لإعادة إنتاج النظام القائم بما هو عليه، حيث تم إنقاذ المصارف وتحمل الفقراء تكلفة الأزمة وعبء سداد ديونها، ما أدّى إلى تفاقم مشاكل النظام القائم حيث قام المصرفيون باستلام مفاتيح القوة السياسية والاقتصادية. فتتفاقم أزمات الفقر والبطالة والأزمات المناخيّة في حين تجلس الرأسمالية على جبل من المدخرات الخاملة. يناقش أسباب الأزمة الاقتصاديّة ويربطها بطبيعة النظام الاقتصادي القائم وبدور المصارف وأزمة الدّيون، وكيف يقوم المصرفيون بخلق أشكال معقدة من الديون بغية بيعها للمستثمرين في أسواق الأسهم، وكلما تمكنوا من إجراء صفقات أكبر من هذه الديون أصبحوا أكثر قدرة على خلق مزيد منها، ما خلق حلقة مغلقة بين الديون وسوق الأسهم وأدّى في نهاية المطاف إلى تضخّم هذه الكتلة من الديون وانفصالها عن الاقتصاد الحقيقي ما أدى إلى المشاكل الاقتصادية كالبطالة الجماعية، التقشف، هروب رؤوس الأموال.

ثم يتطرق إلى جائحة كورونا باعتبارها النقطة الّتي بدأت شخصيات القصة في تحليل واقعها منها. ويعتبر أن الإغلاق العام قد ساهم في تغيير منظور الناس للسياسة، ففي حين كانت السياسة مجرد لعبة اكتشف الناس قوة الصلاحيات الّتي لا زالت تملكها الدّولة حيث انكشفت كذبة دولة الحد الأدنى التي تتوق إلى التنازل عن السلطة للأفراد، ففي تلك الفترة حتى دعاة السوق الحرة الّذين ينتفضون ضد أي مقترح بسيط بزيادة الإنفاق العام، عادةً كانوا يطالبون بتدخل الدولة وسيطرتها على الاقتصاد. وفي حين ظنّ بعض اليساريين أن تدخل الدولة سيكون له تبعات جيدة، كان الفقراء والفئات المهمشة هم الأكثر عرضة لتداعيات الجائحة بسبب هشاشة أوضاعهم، وانتعشت الشركات الكبرى

أما ميشيل ألبرت فنقده الأساسي للنموذج الاقتصادي السائد في أنه ينتج التفاوت بنيويًّا سواء على المستوى العالمي أو داخل الدول والمجتمعات نفسها، وينتقد تخوف البعض من مجرد التفكير في الحياة بدون هذا النمط أو حتى تقديم البعض بدائل من داخل النموذج

ويقدم نقدًا منهجيًّا للمؤسسات المالية الدولية باعتبارها انحرفت عن أهدافها المعلنة حول الاستقرار المالي وغيره وأصبح البنك الدولي يسير خلف صندوق النقد الدولي والمساهمين الرئيسيين فيه، ويرى أن هذه المؤسسات ساهمت في إضعاف الحكومات والعمال والمؤسسات التي تدافع عن حقوقهم في مقابل تقوية الشركات وأصحاب رؤوس الأموال عبر الدفاع عن الاستثمار وإلغاء القيود أمامه. هذا والنمط الاقتصادي السائد بتقديسه للفردية يقضي على روح التضامن ويخلق صراعات مع المجتمع بينما بديله الدولتي القائم على التخطيط المركزي يقضي على فكرة الإدارة الذاتية، ويبحث عن بديل للأسواق وللتخطيط المركزي معًا. وهذا البديل قائم على نمط التخطيط التشاركي القائم على مجالس العمال والمستهلكين التي تمثل الجميع وتحقق التوازن والإدارة الذاتية والاستدامة والتضامن، وتكون فيه الأسعار الإرشادية ومجالس التيسير ودورات للتكيف

وفي كتابه الثاني محل العرض ينطلق ميشيل ألبرت من رفض العولمة الرأسمالية باعتبارها منتجة للتفاوت ومعززة له وتخلق مقايضة للكيف بالكم وتنتج التنميط والتجانس الثقافي وتقضى على كل تنوع، وتسير التفاعلات فيها كمباراة صفرية مبدؤها: أنا أولًا وأنا على حساب الآخرين، وهي تقوم على تقليص نفوذ الشعوب بكاملها لصالح الحكام والشركات المساندة لهم، وتعزز بنيويًّا الدولة الاستبدادية ضمن تراتب دولي وإقليمي، أي إنها تخلق الاستبداد وتضمن استدامته، وهو يطالب بدعم العدالة كونيًّا وعدم الاكتفاء برفض العولمة الرأسمالية، وهو يضع بعضًا من مبادئ التبادل العالمي العادل. ويقدم أيضًا نقدًا منهجيًّا للعولمة والناشطين المناهضين لها على حد سواء، فهي تنتج نمطًا من التبادل يقود إلى تسرب القيمة لصالح أغنياء العالم عبر الحدود، بينما الناشطون بالنسبة إليه هم دولاتيون يناهضون أشكال التبادل كافة وهو أمر غير ممكن، ويرفض ليس فقط الرأسمالية التقليدية وإنما الاشتراكية المخططة مركزيًّا وكذلك اشتراكية السوق. يرفض أيضًا مقولات الاقتصاد المخطط سواء في نموذجه الروسي أو الصيني وفي نماذج أخرى، حول التخطيط المركزي وعلاقات المنتجين والمستهلكين باعتباره ليس نموذجًا أكثر عدالة، وكونه يستبدل الطبقة البورجوازية بطبقة من المخططين وكبار الموظفين ويستبعد ويهمش الأغلبية العظمى من الناس ويصفها باشتراكية السوق المخططة مركزيًّا ويرفضها بنقدها علميًّا

حسب كتاب ديفوري ونايسنس «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، فإن من وجهة نظر تحليل الأنظمة الاقتصادية، يجب علينا أولًا أن ندرك الديناميكية الهائلة التي خلقتها الرأسمالية. إذ يرى الكاتبان أنه من الخطأ الجسيم أن نكتفي بالانتقاد الجذري وغير المحسوب لـ«كل الاقتصادات». فلا شك أن أي أسلوب آخر لتنظيم الأنشطة الاقتصادية للمجتمعات البشرية لم يتمكن من إطلاق مثل هذه القوى الإنتاجية، وهذه القدرات الإبداعية. هذه الديناميكية الاقتصادية لا تخلو من المخاطر، فالشغف بالسلطة هو أمر غير عقلاني وقد يكون مدمرًا للمجتمعات ومن المؤكد أن انتصار اقتصاد السوق كان سببًا في تعزيز النزعة الفردية الأنانية، فإذا كان منطق السوق هو المهيمن اليوم، فإنه لا يمكن أن يصبح قويًّا، بدون أن يوحي ضمنًا بنوع من «نظام الحزب الواحد» في جميع مجالات الحياة الاقتصادية

يناقش الكتاب أيضًا فكرة أن أشكال الاقتصاد التضامني هي وليدة الحاجة، فسواء كانت تعاونيات أو جمعيات تعاونية أو غيرها من المبادرات النقابية، يعلمنا التاريخ أولًا أنها تولد في أغلب الأحيان تحت ضغط احتياجات كبيرة لم يتم تلبيتها، للاستجابة للصعوبات الحادة. وبهذا المعنى يمكننا أن نتحدث عن «حالة الضرورة». وهكذا، فإن صناديق المساعدة المتبادلة التي ظهرت في كل مكان تقريبًا في الدول الغربية في القرن التاسع عشر، تم إنشاؤها من قبل السكان العاملين أو الفلاحين الذين يعيشون في ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر والذين يجدون صعوبة في الحصول على الرعاية الصحية. كانت التعاونيات الاستهلاكية تعبيرًا عن الجهود الجماعية للأشخاص الذين كانت وسائل عيشهم هزيلة والذين أرادوا شراء طعامهم بسعر أفضل. أما تعاونيات الإنتاج العمالية -نتحدث اليوم عن تعاونيات العمال- فقد عكست رد فعل العمال الحرفيين الذين أرادوا إنقاذ مهنتهم، ليظلوا أسياد عملهم، بدلًا من حبسهم في نظام أجور بعيد كل البعد عن النظام الاجتماعي. الإنجازات الحالية، والتي جردتهم حقًّا من السيطرة على أدوات إنتاجهم. من دون أن ننسى أولئك الذين، بكل بساطة، طردوا من العمل بسبب التغيرات في الرأسمالية والذين حاولوا الرد من خلال إنشاء عدد قليل منهم، أعمالهم الخاصة.

بينما قدم بونيفيلد تفسيرًا لنقد ماركس للاقتصاد السياسي، حيث أكد على الخصوصية التاريخية للمجتمع الرأسمالي، واختلاف المجتمعات التاريخية الحقيقية بشكل كبير بعضها عن بعض: «إن «رأسمالية» الرأسمالية تستبعد القيم الإنسانية المتأصلة وغيرها من الصفات المتأصلة أو الأساسية، في حين لا تزال تحتفظ بمفهوم الديناميكية النظامية، والمنطق الاجتماعي، والقيود الهيكلية على تصرفات ومواقف الأفراد الاجتماعيين». كما قدم نقدًا قويًّا للحتمية، وخاصة تلك التفسيرات لماركس التي تتصور أن نقده للاقتصاد السياسي هو دفاع عن العمل الإنتاجي. تتكون العلاقات الاجتماعية الرأسمالية من فئات وأدوار اجتماعية تشكلت من خلال نشاط الأفراد، لذا يخضع هؤلاء الأفراد للهيمنة من قبل الأدوار والفئات. وهو ما يؤدي إلى الفقر والمجاعات للأكثرية. ومن ثم تخضع المجتمعات الرأسمالية لعمليات إكراه اقتصادي، وهو ما يتضمن تثمين رأس المال، فيستمر رأس المال في التوسع كقيمة من دون التدخل، وينتج منه عدم المساواة بين الأفراد، حيث يخضع الجميع «الأغنياء والفقراء والرأسماليون والعمال» لهيمنة الشكل الاجتماعي المحدد تاريخيًّا وهو القيمة

أما عن شكل الثروة في المجتمع الرأسمالي: الثروة في الرأسمالية هي أموال تتزايد ذاتيًّا. وهذا الشكل من الثروة ينطوي بالضرورة على المعاناة لأن تلك الثروة هي في الوقت نفسه هي شكل من أشكال الفقر أو الحرمان. ورصد أهم عناصر الحرمان والمعاناة المتمثل في ميل الرأسمالية المتكرر نحو الأزمة. كما أكد على البرود الاجتماعي كعنصر للحرمان والمعاناة ويقصد به الأشكال المختلفة من اللامبالاة والعلاقات غير الشخصية التي تولدها الرأسمالية وتنتشر. كما يرى أن الحل للبرودة الاجتماعية ليس الدفء الاجتماعي. ويرى بونفيلد أن الرأسمالية تظل رأسمالية على الرغم من الاختلافات العابرة أو السطحية في محدداتها المؤسسية أو الثقافية. ويرى أن الانتقادات الموجهة إلى الرأسمالية «النيوليبرالية» لا تتعمق بشكل كافٍ في انتقاداتها للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية بحيث يرى أنهم ينتقدون مظهر الرأسمالية وليس جوهرها

بينما خصص جيسون هيكل الفصول الأولى من كتابه «الأقل هو أكثر» لتفكيك نمط الإنتاج القائم وتناقضات النظام الرأسمالي الذي يعتبره المسؤول الأول والمباشر لأزمة البيئة والمناخ وأن هذه الأخيرة هي نتيجة حتمية لهذا النظام. وينطلق هيكل من تاريخ نشأة الرأسمالية قبل 500 سنة في سرد تاريخي سلس للأحداث منذ أوائل القرن الرابع عشر وبداية أولى حركات التمرد في أوروبا ضد النظام الإقطاعي. ليخلص إلى أن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية لم يكن أبدًا انتقالًا طبيعيًّا كما يروج له بل كان انتقالًا دمويًّا مبنيًّا على عنف وحشي سلطه تحالف النبلاء والكنيسة والبرجوازية التجارية ضد الفلاحين لإنهاء استقلالية الفلاحين وإخضاعهم وإجبارهم على ترك أراضيهم عبر مجازر ومذابح بشعة. وبداية عملية التسييج والخصخصة التي مهدت الطريق لصعود الرأسمالية التي بنيت على التدمير المنهجي لاقتصادات الكفاف المكتفية ذاتيًّا الذي أسسه الفلاحون على مبادئ تعاونية وتكافلية والذي استمر من سنة 1350 إلى 1500.

وفي مستوى آخر ينتقد «الأقل هو أكثر» الرأسمالية في سعيها الدائم إلى تحقيق الربح والتراكم اللامتناهي وأن الأمر غير مرتبط بالتجارة والأسواق وتحقيق الرفاهية ونشر الحضارة كما يتم تسويقه لتبرير الاستغلال والاستيلاء والاستعمار أيضًا، بل مرتبط بالنمو وتضخيم الناتج المحلي الإجمالي والاستخراج غير المعقلن الذي يراكم الربح لصالح القلة البرجوازية على حساب المصلحة العامة والاستنزاف الجائر للموارد والاستغلال المفرط للإنسان والبيئة وذلك تحت مسميات مختلفة، بدءًا من عملية التسييج إلى التخصيص إلى التحسين ثم التنمية والنمو فتختلف المبررات لكن المبدأ واحد.

هناك عدد من الأفكار التي يقدم الكتاب من خلالها نقده للنمط الاقتصادي القائم، الأساس الأول هو رفض الفصل بين الاقتصاد وبين الحياة اليومية للمواطنين، فالحياة اليومية من مأكل وملبس ومعيشة وتنقل وسكن وغيره هي قلب النظام الاقتصادي وبالتالي فإن التعامل مع الاقتصاد باعتباره «ملف تقني» هو ما يعمل على توطيد هياكل الاستبداد والاستغلال ويجعل من الصعب تفكيكها والتي يقع من ضمنها التعامل مع الديون باعتبارها أولًا وقبل كل شيء شأنًا خاصًّا فقط بالمستويات العليا من الحكم داخل الدولة ويتجاهل تمامًا آثار الديون والمديونية في حياة المواطنين.

للتعامل مع المديونية العامة، يتجه النمط الاقتصادي القائم إلى آليات اقتصادية تقلل من مسؤولية الدولة في توفير الحياة الكريمة لمواطنيها وترحب باللجوء إلى إجراءات تقشفية وإجراءات اقتصادية ومالية تقلل من إنفاق الدولة على القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن وتستبدل بها إجراءات في ظاهرها تُعنى بتحقيق العدالة الاجتماعية وفي باطنها تفاقِم من حدة اللامساواة. على سبيل المثال، المساعدات التي تقدمها الدولة إلى الفئات المختلفة، مثل مزايا الرعاية الاجتماعية، التي يتم توزيعها من خلال بطاقات الخصم البنكية، تساهم في تأكيد إدماج الأفراد في النظام المصرفي. وهذه المزايا، التي كانت تعتبر في السابق شبكة أمان، أصبحت الآن بمثابة ضمان للحصول على الائتمان، لتحل فعليًّا محل الأجور كوسيلة لتأمين القروض، وخاصة بالنسبة إلى أولئك الذين لا يتقاضون أجورًا. وتستفيد المؤسسات المالية من الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لتقديم الائتمان، ما يؤدي إلى زيادة المديونية الجماعية بين الفئات السكانية الضعيفة

وتلعب الدولة دورًا محوريًّا في هذه العملية من خلال فرض المشاركة المصرفية تحت ستار دعاية «الشمول المالي». بالإضافة إلى ذلك، فهو يعمل كضامن للمديونية الجماعية، غالبًا من خلال كيانات مالية أقل تنظيمًا تستهدف القطاعات المهمشة. ويجبر الدَّين الأفراد على قبول أي عمل (مؤقت أو ظروفه غير عادلة) للوفاء بالتزاماتهم المستقبلية، ما يؤدي إلى إدامة ظروف العمل غير المستقرة. وتكشف البيانات الصادرة عن مركز الاقتصاد السياسي الأرجنتيني عن انتشار المديونية بين الأسر التي تتلقى مساعدة اجتماعية، حيث يلجأ 92% من المستفيدين من علاوة الطفل الشاملة إلى القروض. وبدلًا من تلبية الاحتياجات الأساسية، تعمل المساعدات الاجتماعية بشكل متزايد كضمان للديون الإضافية بسبب التضخم الذي يؤثر في السلع والخدمات الأساسية.

يشير الكاتب كذلك إلى مصطلح «الإرهاب المالي» الذي يعرِّفه باعتباره يشمل أكثر من مجرد ممارسات البنوك وصناديق الاستثمار: ويشير أيضًا إلى التأثيرات الجذرية في القوة الشرائية والأجور والإعانات والارتفاع غير المحدود في الأسعار والمعدلات. يشمل هذا المصطلح السياق التاريخي للدَّين العام المرتبط بالديكتاتوريات العسكرية والواقع المعاصر لتمويل الأسر، حيث يهيمن التمويل، من خلال وسائل مختلفة بما في ذلك بطاقات الائتمان والإقراض غير الرسمي، على اقتصادات الأسرة، ما يدفع حتى أفقر القطاعات إلى الاستدانة لتلبية الاحتياجات الأساسية، مثل: الغذاء، والأدوية والخدمات بأسعار فائدة باهظة. ويعمل الإرهاب المالي كآلية من آليات الطاعة التي تجبر الأفراد على تحمل تكاليف التكيف الهيكلي بشكل خاص، وتطبيع الاعتماد على المديونية للحصول على قوت يومهم، ما يؤدي إلى أمولة الحياة اليومية. ومع تفاقم الأزمات مع التضخم، وتدابير التقشف، وتخفيض الخدمات العامة، تؤدي إستراتيجية «بنوك الغذاء» إلى تفاقم الوضع، فقد أصبحت بطاقات «الطعام» غير عملية بسبب المضاربة على الأسعار، ما يؤدي إلى انتشار الجوع على نطاق واسع. ويقابل هذا بردود فعل أمنية، وتجريم للاحتجاجات وإدامة الصراع الاجتماعي تحت ستار الحفاظ على «الأمن»

أما عن نمط الاقتصاد القائم وعلاقته بالنساء وحقوقهن فسنتناول هنا بعيدًا عن الكتب محل العرض نقطتين كتمهيد للموضوع

شهدت عديد من الدراسات أخيرًا الاهتمام بتداعيات النظام الاقتصادي السائد على النساء، وفي البداية يجب علينا توضيح أنه قد ظهر في مجال البحث في قضايا السياسات الاقتصاديّة، مجال فرعي كامل ضمن الاقتصاد النسوي يبحث في السياسات

الاقتصاديّة الكليّة من وجهة نظر جندريّة، والتي تتناول وتدرس وتشتبك مع الأسئلة والأفكار الخاصة بآثار الإنفاق الحكومي والضرائب وحتّى السياسات الماليّة على الجندر، كما اكتسب هذا الاتجاه أخيرًا أهمية في فهم وتحليل النيوليبرالية.

قدمت عديد من الكتب والدراسات إسهامات في توضيح الآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للنمط الاقتصادي السائد على النساء، فعلي النطاق العالمي قدم كتاب «Gender, Development and Globalization Economics as if All People Mattered» نظرة عامة وشاملة على التداعيات والتأثيرات الجندرية وعلاقاتها بالعولمة النيوليبرالية، اهتم هذا الكتاب بالتنمية كمحور أساسي ومنظور للتطورات والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها النساء في النمط الاقتصادي الحالي.[11]

أما كتاب «العولمة والنساء في العالم الثالث» فقد حاول الانطلاق من أن العولمة النيوليبرالية ليست عملية محايدة، فهي جندرية، وقد أدَّت إلى تفاقُم عدم المساواة الاجتماعية المحلية والعالمية. وبالتالي، هناك مقاومة متزايدة ضدَّ مسارها المدمِّر والبحث يتزايد عن بدائل أخرى لعملياتها. حيث طرح الكتاب دور الرأسمالية في تغير البنى الاجتماعية والسياسية للمجتمعات، كما طرح نمطًا اقتصاديًّا استغلاليًّا للقوى العاملة، وطرح الكتاب كيفية تغيير الرأسمالية حياة النساء، فعلى سبيل المثال ساعدت النيوليبرالية على زيادة موجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال ما أدى إلى الإخلال بالبنى الاجتماعية في دول الجنوب حيث ترك الأطفال وكبار السن بدون رعاية وهاجر النساء كعاملات إلى دول الشمال. فالرأسمالية بهذا الشكل لا تُعيد فقط تشكيل الأوضاع الاجتماعية في الدول المستقبِلة لتلك الهجرات، بل تُعيد تشكيل المجتمعات في الدول التي يرغب رجالُها ونساؤها في الهرب منها، من حيث آفاق المستقبل في أجيال لم تتم رعايتها بشكل كافٍ أو حتى في نقص عدد السكَّان نتيجةَ نقص أعداد النساء المنجِبات في تلك الدول، وما يتبعه من نقص في التعليم والحماية الاجتماعية بشكل كلي.

كما كان للنيوليبرالية آثارها في الخدمات العامة المقدمة إلى النساء، فعلى سبيل المثال وفقًا لمنظمة الصحة العالمية فإن العاملات بالقطاع الصحي هن المتضررات الأكثر من تدهور ظروف العمل نتيجة تبني سياسات صحية تقشفية، حيث يتميز القطاع الصحي عالميًّا بالاعتماد على خدمات النساء العاملات أكثر من الرجال. كما ساعدت النيوليبرالية في خصخصة الأراضي الزراعية والاعتماد على احتكار الشركات العالمية للإنتاج الغذائي، ويعد قطاع الزراعة من القطاعات التي تعمل بها النساء، فعلى سبيل المثال استحوذ كبار الملاك وشركات الأراضي الزراعية عليها في كينيا ما دفع النساء إلى بدء حركات نضالية من أجل تعليم شامل مجاني وملكية عامة للأراضي الزراعية.

كما أنه نتيجة للتداعيات الرأسمالية على حقوق النساء تصاعدت موجة من الإضرابات والحراك النسوي في مختلف دول العالم في الفترة ما بين 2016 و2018، حيث شهد ربيع 2018 إضراب خمسة ملايين امرأة في إسبانيا «ضد تحالف الأبوية والرأسمالية» ليوم كامل، كما خاضت ملايين النساء في الأرجنتين والهند وأمريكا وبولندا خلال نفس الفترة إضرابات كاملة عن العمل المأجور، وكذلك العمل المنزلي

ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن الرأسمالية قد أثرت في التيار النسوي بشكل كبير وأدت إلى ظهور تيار نسوي ليبرالي، تماهى مع الرأسمالية وركز في الوعود الحقوقية الأساسية للحركة النسوية التي استندت في جوهرها إلى الحقوق الاقتصادية والسياسية، لتتبنى صيغة أكثر تماهيًا مع أيديولوجيا النيوليبرالية، والتي تؤمن مسبقًا بتحكم السوق، ومن ثم تضع خياراتها وفقًا لتلك القواعد المسبقة، وتصطبغ ببعد أيديولوجي يحميها. عبَّر رواد هذا التيار عنه بقولهم: «إنّ النسوية النيوليبرالية هي النسوية السائدة في المجتمع الأميركي، فهي نيوليبرالية ترفع شعارات براقة، وهي سهلة الانقياد وخاضعة لمتطلبات اقتصاد النيوليبرالية، إنها نيوليبرالية ضعيفة إلى حد كبير، وتشجع هذه النسوية المرأة على تحقيق ذاتها بناءً على قيم جوهرية، مثل: الريادة والاعتماد على الذات والحق في العيش بسعادة»

فمع التزامن بين النسوية النيوليبرالية تراجع اهتمام الحركة النسوية بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق المساواة ما بين الرجل والمرأة، بينما تركزت جهودها في قضايا الهوية والجنس والتعددية الثقافية. ويتمثّل هذا بتأكيد البُعد الهوياتي للحركة النسوية وجوهرها. لذا أغفل الخطاب النسوي النيوليبرالي شرائح مختلفة ومتعددة داخل المجتمع، فعلى سبيل المثال أغفل السود المضطهدين والمشردين في العالم الثالث. كما قادت الحركات النسوية النيوليبرالية النساء الأرستقراطيات بمتطلباتهم بعيدًا عن نساء الطبقة العاملة وحقوقهن وآمالهن.

ووفقًا لكتاب نسوية من أجل 99%، فحتى على جانب تولي المناصب والقيادة فإن النسوية الليبرالية تقف عند حدود تنصيب المرأة في مواقع النخبة المالية والسياسية المُستغِلة داخل الشركات والبنوك والأحزاب الكبرى، والتوافق مع سياساتها الساعية إلى إدامة نظام اقتصادي عالمي يعيش على استنزاف الموارد الطبيعية والعمل المنزلي المجانيين، واستغلال النسبة الأكبر من سكان العالم، وتقع أغلبية النساء على رأس قائمة ضحاياه. وعلى جانب الدعم الاقتصادي للنساء في النظم الرأسمالية، فإن الرأسمالية تعمل على تحميل النساء مزيدًا من الديون عن طريق منحهن مزيدًا من القروض متناهية الصغر، وذلك في ظل وضعهن الاقتصادي وهشاشة الاقتصاد الكلي لدول العالم الثالث.

كما تتجاهل الليبرالية معالجة الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في النساء، فعلى سبيل المثال تكفل الليبرالية الحق في الإجهاض والعقوبات على جرائم العنف المنزلي والتحرش الجنسي ضد النساء، في حين لا تقدم حلولًا لمعالجة أساس المشكلات. لذا وبشكل مباشر فقد أثرت النيوليبرالية في الحركات النسائية، ففي البداية دفعت إلى وجود تيار ثانٍ ليبرالي داخل التيار النسوي، ومن ثم جرفت التيار الليبرالي والحركة النسوية من عديد من مطالبها وأصبحت تنادي بمطالب جديدة لا تمثل إلا فئات قليلة ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية بعينها، ما أدى إلى تهميش عديد من الأصوات النسائية الكادحة خصوصًا في دول العالم الثالث. ولكن من الملاحظ تنامي التيار النسوي الذي يدعو حاليًا إلى نسوية عالمية تهتم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء وتضع قضايا العمل غير مدفوع الأجر والرعاية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والمساواة الجندرية الحقيقة في اهتماماتها

باختصار يمكننا القول إن ما سبق يثبت فشل الرأسمالية في خلق مجتمع عادل ومستدام للأغلبية. وهو يسلط الضوء على فجوة الثروة الآخذة في الاتساع، حيث تحتكر نخبة صغيرة موارد هائلة بينما يكافح كثيرون لتلبية الاحتياجات الأساسية. كما يقوم باستكشاف المشاكل المتأصلة في الرأسمالية، مثل أولوية الربح على الناس، وعدم المساواة، وإهمال العواقب البيئية وتأثيرها في النساء بشكل خاص والفئات الأخرى الأكثر هشاشة سواء من طبيعة النظام أو آلياته. بناء على كل هذه الإشكاليات المرتبطة بالنمط الاقتصادي السائد في عالمنا اليوم فإننا نبحث عن نظام بديل من الاستغلال والاحتكارات والتبادل غير العادل، والنمو اللامتناهي. اقتصاد يوقف انتزاع القيمة من الجنوب للشمال عبر التدفق الحر لرؤوس الأموال، نسعى إلى بديل لاقتصاد التسليع واستنزاف الموارد الطبيعية، والهشاشة والتهميش والإفقار. اقتصاد لا يسيطر عليه الماليون وأصحاب المصالح المستفيدون من النمط القائم، نمط بديل يتراجع فيه الاقتصاد غير الحقيقي، نمط لا يقدس الملكية الفردية على حساب روح التضامن. أي إننا نبحث عن اقتصاد تحرري بديل لكل أشكال التفاوت واللامساواة

الفصل الثاني: قضايا الاقتصاد البديل

ينتقد فاروفاكس الرأسمالية لفشلها في خلق مجتمع عادل ومستدام للأغلبية وينتقد توجه النظام الحالي إلى إعطاء الأهمية الأكبر للأسواق المالية على حساب إنتاج السلع المفيدة للبشر وإعطاء الأولوية للنمو اللامتناهي وجعله الغاية العظمى للنشاط الاقتصادي. كما ينتقد تركيز القوة في أيدي كبار الرأسماليين والحكومات ما يؤدي إلى الاستغلال والأزمات الاقتصادية والتدهور البيئي، كما ينتقد الدور الّذي تلعبه الحكومات لتأمين مصالح الأقوياء من دون العمل على فرض المساواة. وفي هذا الإطار يقدم رؤية لعالم ما بعد الرأسمالية، حيث يتم دمقرطة العمل والمال والأرض والشبكات الرقمية والسياسة، حيث يُقترح نظام قائم على الملكية الديمقراطية للشركات، والضمان الأساسي للدخل، والملكية المشتركة للأرض والموارد، والشبكات اللامركزية، والسياسة التشاركية. ولكن هناك عديد من التحديات والصراعات التي ستواجهها عملية الانتقال إلى عالم ما بعد الرأسمالية حيث تتضمن هذه التحديات مقاومة أصحاب المصلحة، وصعوبة إيجاد توازن بين الفردية والجماعية، وتحفيز العمل والابتكار. ويُسلط الكتاب الضوء على أهمية معالجة الاختلالات العالمية لتحقيق نظام عالمي عادل.

أما ميشيل ألبرت فيقدم تصورًا عامًّا عن اقتصاد المشاركة الذي يقوم على مدخل ومبدأ المصلحة العامة باعتبارها هدفًا أسمى للجميع، ويقوم بالنسبة إلى الكاتب ولن يشاطرونه أفكار مناهضة العولمة بنمطها الحالي، على التحول من عولمة الفقر والجشع والمطابقة والخضوع والسلب والنهب، إلى عولمة التضامن والعدالة والديمقراطية والتنوع والإدارة الذاتية والاستدامة، ومن خصائص المؤسسات الجديدة التي يدعو إليها أنها لا بد أن تقوم بتسوية أزمة الديون الحالية عبر شطب الدول الغنية لديون الدول الفقيرة وعبر إنهاء هيمنة المؤسسات المالية الدولية التقليدية، وسوف يعاد بناء العلاقات الدولية عبر آلية تفاعل من القاعدة إلى القمة وليس العكس كما هو حادث حاليًّا

وعبر هذه المؤسسات الجديدة وإعادة توجيه الرؤية الخاصة بالناشطين ضد العولمة، فإنه يستهدف إعادة النظر في أسس الرأسمالية نفسها وتغيير بنيتها ذاتها فالمؤسسات ليست هدفًا في حد ذاتها، لكن الذهاب إلى حد الدعوة إلى اقتصاديات جديدة تمامًا تستطيع الوقوف في وجه الرأسمالية التقليدية، وهو يسميها اقتصاد المشاركة القائم على المنفعة العامة والملكية العامة بديلًا للخاصة وبحيث يصبح كل مكان عمل ملكًا للمواطنين جميعًا بالتساوي بحيث لا تصبح هناك ميزة أو حقوق للملكية الخاصة ويكون اتخاذ القرارات عبر المجالس الديمقراطية التي تمثل مصالح الجميع

كما يطرح في كتابه الثاني مجموعة من القضايا المرتبطة بالمفهوم نفسه حيث يرى أنه منذ أكثر من عشرين عامًا، كان هناك مفهوم أكثر تحديدًا للاقتصاد الاجتماعي يؤكد نفسه على المستوى الدولي. وحتى لو اختلفت الأسماء والتعاريف من بلد إلى آخر، فإن وجود قطاع ثالث، إلى جانب القطاع الخاص الربحي والقطاع العام، هو ما انتشر في كل مكان تقريبًا في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي العالم، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك في بلدان نصف الكرة الجنوبي. ومن المؤكد أن هذا «القطاع الثالث» لا يتم فصله عن القطاعين الآخرين بحدود محددة تمامًا، ولكن ديناميكياته الخاصة أصلية بما يكفي بحيث لا يمكن الخلط بينها وبين ديناميكيات الآخرين

لفهم تحديات الاقتصاد الاجتماعي اليوم، من الضروري تحديد مراحل الاعتراف التدريجي به في سياقاتها الخاصة. بالنسبة إلى السبعينيات والثمانينيات وعلى المستوى المؤسسي، يجب ألا نغفل حقيقة أن هذا يحدث في سياق دولي يتسم بأزمات النفط، والركود الاقتصادي، والتراجع المعلن لدول الرفاهية والإفلاس الواضح للاشتراكية المركزية. كل هذه العوامل تخلق ظروفًا مواتية جدًّا لإعادة اكتشاف الاقتصاد الاجتماعي.

وفي كتاب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تم التعرض للتحديات الكبيرة التي عرفها النظام الرأسمالي ومظاهرها المتجسدة في أزمات تعيشها جل المجتمعات اليوم، ما أدى إلى اللجوء إلى الاقتصاد الاجتماعي كاقتصاد بديل، ودفع بالناس إلى القيام بعدة مبادرات مبتكرة. ومن بين العلامات الواضحة لهذا التطور، نرى اهتمامًا متجددًا بالتعاونيات، سواء كانت تعاونيات عمالية (في سياق البطالة المتزايدة)، أو تعاونيات الطاقة المتجددة أو حتى تلك التي تستهدف الزراعة والأغذية العضوية، من بين عديد من الأمثلة الأخرى. أما بالنسبة إلى الجمعيات، التي تلعب أدوارًا متزايدة الأهمية في توفير عديد من الخدمات، فيتم تحليلها بشكل متزايد من وجهة نظر اقتصادية، ولم تعد مجرد اجتماعية سياسية، وذلك تحت أسماء تختلف باختلاف البلد: قطاع الربح في الولايات المتحدة، والمنظمات التطوعية في المملكة المتحدة، إلخ

وفقًا لكتاب «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، هناك جملة من التحديات والمشاكل التي قد تواجه النماذج والمبادرات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية لعل من أهمها

- التمويل: قد تعاني المبادرات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية من صعوبات في تأمين التمويل اللازم للتشغيل والنمو بشكل مستدام.
- الحدود التي تفرضها القوانين والتشريعات: قد تواجه المبادرات الاقتصادية التضامنية صعوبات في تطبيق قوانين العمل والضرائب وغيرها التي قد تؤثر سلبًا في عملها.
- صعوبات متصلة بوعي المجتمع: قد يواجه القائمون بمبادرات اقتصادية تضامنية صعوبة في فهم المجتمع لأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.
- التحديات التكنولوجية: قد تواجه المبادرات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية تحديات في التكنولوجيا والتطورات التقنية، ما يمكن أن يؤثر في كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف.
- التغيرات المناخية والاجتماعية: قد تؤثر التغيرات الاجتماعية والبيئية، مثل التغير المناخي والهجرة، في قدرة المبادرات الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية على تحقيق أهدافها.

أما من وجهة نظر بونفيلد فأهم التحديات:

- الإكراه الاقتصادي: يرى الكاتب أن الإكراه الاقتصادي هو حكم رأس المال كعلاقة اجتماعية، وليس حكم الرأسماليين كطبقة. وهذا يعني أن الطبقة منظمة بطريقة معينة في الرأسمالية، وتعمل خلف ظهورنا بدرجة كبيرة وبشكل تلقائي، يجادل بونفيلد بقوة بأن الهيمنة الاجتماعية في الرأسمالية تحدث من خلال مفاهيم وفئات محددة تاريخيًّا وتتوسط فيها. ويرى أن الهيمنة تحدث في الرأسمالية بشكل غير واعٍ بحيث تتم السيطرة علينا بشكل غير شخصي فتكون مجموعة الخيارات المتاحة لنا مقيدة بشدة، فالطرق التي نتبعها في فهم تلك الاختيارات والتفكير في طريقنا إلى القرارات وكذلك النتائج المترتبة على الاختيارات مقيدة ومحددة. ويرى أن رأس المال اليوم يشكل ويتقاطع مع نقاط الحياة كافة. ويتضح ذلك من خلال تفسير ماركس للقيمة في نقده للاقتصاد السياسي.
- مركزية المال في العلاقات الاجتماعية: يعطي الكاتب اهتمامًا بفكرة مركزية المال في علاقات القيمة. ويؤكد على أن المال هو الشكل الاجتماعي الفعلي الذي تفترضه القيمة. فالمال ليس مجرد رمز يمثل القيمة، حيث يضطر العمال إلى بيع قوة عملهم سعيًا وراء السلع التي يجب عليهم شراؤها إذا كانوا يرغبون في العيش: يضطر الرأسماليون إلى التنافس بعضهم مع بعض في السعي إلى تحقيق فائض القيمة الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بيع السلع. لذا فإنه يخلص إلى أن المال ليس مجرد تمثيل أو وسيلة لتبادل القيم التي يتم إنتاجها، فالمال كشكل من أشكال القيمة يتوسط التبادل ويهيمن عليه، لأن الإنتاج الرأسمالي يفترض التبادل باعتباره لحظة تحقيق السلع كقيم، وبالتالي تثمين/تراكم رأس المال. فهدف الإنتاج الرأسمالي هو دائمًا تعظيم فائض القيمة، وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلسلة من الوحدات المتناقضة في عملية الإنتاج (العمل المجرد والمحدد)، وتثمين رأس المال (الإنتاج والتبادل)، والسلعة نفسها.
- تراكم الثروة: يتم الإنتاج الرأسمالي من أجل تراكم شكل غريب ومنحرف من الثروة، وليس من أجل تلبية رغبات الأفراد واحتياجاتهم. فما يحتاجه كثير من الناس لا يتحقق ويرجع ذلك إلى عدم ارتباط الحاجة بالسعي، ويعطي الكاتب مثالًا بأن الأشياء التي لا يحتاجها أحد من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والصواريخ يتم إنتاجها بكميات هائلة.
- ممارسة سلطة الدولة: لا يحكم الرأسماليون بشكل مباشر كطبقة، سواء من خلال سيطرتهم على وسائل الإنتاج أو من خلال تشغيل الدولة البرجوازية. فممارسة سلطة الدولة في الأنظمة السياسية الليبرالية لا توفر بالضرورة حدًّا من الإكراه الاقتصادي أو منعه بل تحاول تنظيم عملية الإكراه.
- العلاقة بين الاقتصاد والدولة: يرى الكاتب أنه من غير المنطقي افتراض عدم وجود علاقة بين الاقتصاد والدولة والتفكير فيهما على أنهما مستقلان بعضهما عن بعض -«نسبيًّا» أو غير ذلك- يعني الاستسلام لصنم المجتمع البرجوازي، الذي يدمر الجوهر ويعامل الرأسمالية على أنها طبيعية وأبدية.

- العلاقات الاجتماعية المختلة، التي تسعى إلى التغلب على السياسات الاشتراكية، وتقديم الكوميونة commune كشكل تاريخي أمثل للتقدم والنفي المجتمعي. حيث أكد على أنها «نفي لعلاقات البؤس القائمة وهي المختبر الأمثل للتعلم الشيوعي عن طريق العمل».

- التحرر من الاستغلال: لا يرى الكاتب أن التحرر من الاستغلال يحقق العدالة، بل يقدم انتقادات إلى منتقدي الرأسمالية وأنهم يفشلون في إدراك أن المعايير التي يتم اللجوء إليها أكثر توافقًا مع الرأسمالية، بل إنها جزء لا يتجزأ منها. ويؤكد الكاتب على أن عديدًا من هؤلاء النقاد يأخذون مفاهيم، مثل: المساواة والعدالة وعدم التمييز ويجردونها من المجتمع البرجوازي. ثم ينتقدون المجتمع البرجوازي لفشله في الارتقاء إلى مستوى القيم. ويرى الكاتب أن المجتمع الرأسمالي الأكثر إنصافًا سيظل مجتمعًا يتعرض فيه معظم الناس للاستغلال والإكراه. وحتى في الأسواق الأكثر تنظيمًا من الدولة فإن أغلب الناس يضطرون إلى بيع قوة عملهم. إن التطبيق الصارم للقوانين التي تحظر التمييز في التوظيف لن يلغي خضوع رغبات الأفراد واحتياجاتهم إلى الإكراه الاجتماعي لتثمين رأس المال من خلال إنتاج وبيع السلع.

أكد بونيفيلد على أهمية استعادة مفهوم روزا لوكسمبورغ للعمل العفوي «spontaneity» باعتبارها «الشكل التنظيمي المادي التأملي للمعاناة كمقاومة للمعاناة، وكأحد الأشكال التنظيمية في المجتمع للنفي والتعلم بالممارسة، والعيش بشكل مستقيم».

أما جيسون هيكل فقد سلط الضوء على جملة من القضايا المهمة والحقائق التاريخية والعلمية مستندًا إلى حجج دقيقة بالأرقام والبيانات. وأهمها تلك المرتبطة بنمو الناتج الإجمالي المحلي وربطه بمؤشر التنمية والتقدم البشري في حين يرى هيكل أن معدل النمو هو المعدل الذي يتم به تحويل الطبيعة إلى سلعة وتقييدها في دوائر التراكم. ويضيف أنه في الحقيقة، كلمة النمو تستخدم لوصف ما أصبح الآن في المقام الأول عملية انهيار

ومن هذا المنطلق يطرح علاقة التأثير والتأثر التي تربط نمو الناتج الإجمالي بالأزمة البيئية وانهيار الأنظمة الإحيائية. فالبلدان ذات الناتج الإجمالي المحلي الأعلى للفرد يكون لها تأثير بيئي أعلى والعكس صحيح. والأمر نفسه فيما يتعلق باستهلاك المواد المادية إذ تتجاوز البلدان ذات الدخل المرتفع المستوى المستدام من البصمة المادية للفرد الواحد الذي يحدده علماء البيئة في 8 أطنان للفرد بأربع مرات تقريبًا في حين لا تتجاوز الدول ذات الدخل المنخفض 2 طن فقط للفرد. في نفس السياق يتطرق الكتاب إلى قضية مهمة جدًّا وهي فجوة الاستهلاك بين دول الشمال والجنوب في مقابل اللامساواة في توزيع آثار الأزمة البيئية والتغيرات المناخية بين الطرفين. فبالرغم من عدم مساهمة الجنوب بأي شيء تقريبًا في أزمة المناخ مقارنة بالشمال فإنه يتحمل الأغلبية العظمى من تكاليف تأثير انهيار المناخ والتي تصل إلى 82% من التكلفة الإجمالية ومن المحتمل أن تصل إلى 92% في المئة من إجمالي التكاليف العالمية بحلول سنة 2030.

- هذا ويتطرق الكتاب أيضًا إلى التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدول للحد من الأزمة المناخية وخفض الانبعاثات وكذلك الحفاظ على درجة حرارة أقل من درجتين مئويتين والتي التزمت بها الدول في الملتقيات الدولية للمناخ وأقرتها اتفاقية باريس وغيرها. وبالرغم من الدعاية والترويج لها والاهتمام البالغ الذي حظيت به التكنولوجيا والطاقات المتجددة والجدل الذي رافق مفهوم النمو الأخضر وإعادة التدوير. باعتبارها مداخل لحل الأزمة فإن هيكل يبدد هذه الأوهام ويوضح كيف أن الحل مستحيل في ظل نظام مهووس بالنمو وتنامي الناتج الإجمالي.

أما البعد الجندري فيطرحه كتاب «قراءة نسوية للديون» حيث يتعمق جوانب مختلفة في قضايا التمويل والمديونية وتقاطعاتها مع المنظور النسوي والناشطية النسوية وكذلك التأثيرات الجنسانية للأمولة. وفيما يلي يمكننا إجمال أهم هذه النقاط:

- المفهوم النيوليبرالي للشمول المالي: يشجع هذا النمط فكرة ريادة الأعمال وأن يصبح المرء «رائد أعمال»، ما يقسم المواطنين إلى فئتين: فئة رواد/رائدات الأعمال وفئة الضحايا في ظل النيوليبرالية الجديدة. يرفض المنظور النسوي هذه الثنائية، ويتحدى فكرة الحجر المنزلي للنساء ويدعو إلى إدارة الأزمات من خلال العمل الجماعي.

- الدور التاريخي والمعاصر للديون: يتم تحليل الدَّين كآلية لاستخراج وقت الحياة والعمل، بالاعتماد على تشبيه ميشيل فوكو ما بين السجون وأنظمة الأجور، يستكشف النص كيف يعمل الدَّين كآلية لاستخراج وقت الحياة والعمل، وإعادة تشكيل ديناميكيات الطبقة. ويشير إلى أن الديون بأثر رجعي تدمر آليات التكيف الاجتماعية التي تهدف إلى الإدارة الذاتية وتسييس العمل، وتؤكد على فكرة استغلال إنتاجية الفئات المهمشة.

- أمولة الحياة اليومية: يتغلغل التمويل في الحياة اليومية، ما يجبر الأفراد على قبول الديون والهياكل الأسرية التقليدية. ويستهدف النظام المالي الهيئات الشابة، ما يؤدي إلى إدامة انصياعهم للظروف غير المستقرة (ديون التعليم الجامعي على سبيل المثال).
- الإصلاح العقابي للحقوق الاجتماعية: تتم ترجمة الحقوق الاجتماعية إلى ديون فردية، مع شرط الحصول عليها بشهادة الفقر. وتؤدي المبادرات الحكومية إلى تفاقم الاعتماد على الديون، وذلك باستخدام استحقاقات التقاعد والمساعدات الاجتماعية كضمان.
- التضخم والديون: يقدم الكتاب تحليلًا نسويًّا يربط بين التضخم والعلاقة بين الديون وانعدام الأمن الغذائي. ويؤكد على أهمية الاعتراف بأعمال الرعاية ومكافأتها ويتحدى الاستيلاء الرأسمالي على الحياة.
- المضاربة العقارية والتنمية الحضرية: تتجلى الأمولة في ممارسات المضاربة العقارية، ما يؤدي إلى التهديد بنزع الملكية والإخلاء، لا سيما في المناطق الضعيفة، وأغلب من يتعرضن للإخلاء هن النساء العاملات وتحديدًا نساء معيلات.
- نزع الملكية والأمولة: يعمل الدَّين كآلية لنزع الملكية، على غرار مفهوم ديفيد هارفي للتراكم عن طريق نزع الملكية، وتوسيع المنطق الرأسمالي واستغلال موارد جديدة.

وأخيرًا، يسلط الضوء على الدور الذي تلعبه الحركات الاجتماعية، مثل منصة الأشخاص المتضررين من الرهن العقاري، في مقاومة المضاربة العقارية والاستغلال المالي، مع التركيز في المنظمين من النساء والمهاجرين. يبرز نضال الحركة النسوية العابرة للحدود الوطنية ضد الديون كجانب أساسي من المقاومة النسوية والاجتماعية الأوسع ضد القمع المالي والحرمان. كذلك الإشارة إلى لجوء النساء إلى الاحتجاجات المجتمعية التي يرمز إليها بقرع الأواني، ما يذكرنا بحركات سابقة، واستعراض العمل الجماعي والسياسة النسوية المتمحورة حول الدفاع عن الحياة وتسييس الفضاءات المنزلية

وعلى ذلك وبناء على كل تلك القضايا المثارة فيما يخص الاقتصاد البديل، يمكننا تحديد أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه هذا الاقتصاد في ظل السياق الحالي في المنطقة العربية وتتمثل في

- الأزمات السياسية والاقتصادية وعدم الاستقرار في المنطقة.
- غياب وفساد المؤسسات البيروقراطية والحاكمة وعدم ديمقراطيتها.
- ما بين عدم وجود إطار قانوني واضح وتعدد الأطر القانونية واللوائح الإدارية وعدم استيعابها للأشكال والمبادرات الجديدة.
- التبعية والتحيز المعرفي للنمط الاقتصادي السائد بمؤسساته ومؤشراته، وعدم قبول أشكال الاقتصاد البديل باعتبارها قد تعد أشكالًا غريبة.
- التحديات البيئية ونضوب الموارد وتضرر كثير من اقتصادات المنطقة بقضايا المناخ.
- ضعف الأطر المؤسسية والتمويلية المحلية والإقليمية والدولية البديلة.
- غياب الاستدامة المالية للمبادرات والكيانات البديلة.
- الهشاشة وضعف القدرة على مقاومة الأزمات.
- شبكات المصالح المسيطرة (مؤسسات دولية، شركات متعددة الجنسيات، قطاع خاص محلي، جمعيات، برلمانات، حكومات).

كل النقاط السابقة يحدث أثر تقاطعي بينها وبين قضايا البيئة والنوع الاجتماعي وهو ما يستوجب الالتفات إليه في عملية صياغة أي شكل من أشكال الاقتصاد البديل

الفصل الثالث: أطروحات للاقتصاد البديل

بعد كل ما سبق هل هناك في متن ما تعرضت له هذه الكتب بدائل لهذه الوضعية بإشكالياتها ومخاطرها؟ كتاب فاروفاكس على سبيل المثال يقدم العرض من خلال تصور عالم بديل انتهج منهجًا وسياسات مخالفة للنمط السائد من بعد أزمة 2008 ومن الحلول الّتي اعتمدها الناس في هذا العالم البديل

يقترح الكتاب الديمقراطية الاقتصاديّة في نموذج (شخص واحد، سهم واحد، صوت واحد) في إدارة الشركات الاقتصادية، واعتماد النقابات اللاسلطوية حيث يحصل العمال على أسهم غير قابلة للتداول في الشركات الّتي يعملون بها ويتم إلغاء سوق الأسهم والبورصة، وسوق العمل (عقد العمل المأجور)، ما يعيد ربط الملكية والحق في الأرباح بالعمل، ويلغي احتكار كبار الأثرياء على الأسهم ويمنع تضخم الأسعار. كما يقترح الكتاب إلغاء المصارف التجارية واستبدال الخدمات المصرفية العامة، حيث يقترح التعامل مع مصرف مركزي يحتفظ فيه المواطنون بأموالهم ويعيد توزيع الأرباح على العمال بعد خصم الضرائب، وبهذا الخصوص يقترح الكتاب أن الضرائب تكون على الشركات والأراضي فقط وليس على الدخل/الاستهلاك. ولكن الكاتب لا يغفل أنه لا يمكن الوثوق بالمصارف المركزية الحالية خاصة مع الدور الّذي لعبته في الأزمات السابقة، إلا أنه يقترح العمل على إضفاء طابع ديمقراطي من الأسفل لتصبح ذات منفعة عامة

على الصعيد العالمي يطرح إلغاء هيمنة صندوق النقد الدولي والديون الدولية واستبدال بها عملة جديدة ودفتر حسابات جديدة تضمن المحاسبة التجارية (في العالم البديل تم استبدال بصندوق النقد الدولي مشروع النقد الدولي). يشرف مشروع النقد الدولي على حسابات التجارة العالمية بهدف مراقبتها وضبطها ومنع حدوث اختلالات مفاجئة، حيث يقوم بفرض ضرائب جزائية في حال اختلال التوازن التجاري بين الدول وفي حالات التمويل المفاجئ لمنع المضاربة. وتعود هذه الضرائب كلها إلى الصندوق المشترك لإعادة التوزيع والتنمية والتحول الأخضر على شكل تحويل مباشر وليس قروضًا على طريقة صندوق النقد الدولي

كما يؤكد الكاتب على أهمية الدور الّذي يمكن للتكنولوجيا أن تلعبه كأداة لتمكين النماذج الاقتصادية العادلة وتعزيز التواصل والتعاون، ويشدد على أهمية النشاط الاجتماعي والتضامن والتعاون الدولي في رفع الوعي وتحدي الوضع الراهن ودور الخيال في استشراف مستقبلات بديلة

يؤكد ميشيل ألبرت بشكل أكثر واقعية ما يتعلق بمؤسسات بديلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ويذكرها بالتفصيل بدءًا من المسميات والأدوار مبتغيًا اقتصادًا أكثر عدالة على المستوى الهيكلي، ولكن كما يقول مقدم الكتاب د. جودة عبدالخالق فالمشكلة أكثر تعقيدًا من مجرد تغيير الهياكل على أهميتها إذ ترتبط بتوزيع القوة على المستوى العالمي ما يتطلب تغييرًا جذريًّا في حركة النظام ككل وليس فقط هيكله بحيث لا تصبح التجارة هي الهدف بديلًا من التنمية وتصبح أداة لخدمتها. وتحديدًا يقترح مؤسسات جديدة ويسميها «وكالة الأصول الدولية» بديلًا مقترحًا من صندوق النقد الدولي و«وكالة المساعدات الاستثمارية الدولية» بديلًا من البنك الدولي ووكالة التجارة الدولية بديلًا من منظمة التجارة العالمية، ويفصل في وظائف المؤسسات البديلة المقترحة بشكل يجعلها أكثر تكاملية وخدمة للتشاركية بين البشر والبيئة بما يدعم الاستدامة. وهي مؤسسات يجب أن تتسم بالشفافية وتوسيع المشاركة بدلًا من النظام الذي تصنعه وتديره القلة المالية والتجارية الحالية ويخضع له الجميع من دون مشاركة في وضع قواعده

كما يرى أن الهدف من الاقتصاد البديل إعادة التوزيع في اتجاه الأطراف الأضعف ويعدد مزايا هذا الاقتصاد على الإنسان والحيوان والبيئة ويقدم المصلحة العامة على الربح الخاص ويشجع التبادل العادل للخبرات والسلع وتنسيق السياسات وأسعار الصرف وهو بذلك مفيد للجميع على المدى الطويل

أما ديفورني ونينس فيرى أن الاقتصاد التشاركي ليس أطروحة خيالية فهو يضرب أمثلة واقعية من عمل التعاونيات والمصانع التي يملكها العمال وأماكن العمل والسكن التي يديرونها ويسعون إلى كبح التفاوت ويعيدون تقسيم العمل وكل قصص الكفاح ضد الظلم بها تفاصيل تتعلق بالعدالة والإنصاف سواء في الملكية أو الإدارة واتخاذ القرار وتحديد المصائر الجماعية.

وهو يقدم تصورًا عن العدالة والإدارة الذاتية وتنوع سبل الإنتاج والتضامن، ويضع معايير لها وفق قيم اقتصاد المشاركة، وبعض المعايير للعدالة الخاصة بالدخل وتوزيعه وتقسيم العمل في هذا النمط من اقتصاد المشاركة المبتغى، ويعطي قيمة للإدارة الذاتية التي تضمن تمتع الفرد بالمشاركة في اتخاذ القرارات بنفس القدر الذي تؤثر فيه به. يقدم أيضًا تصورًا للملكية المجتمعية لوسائل الإنتاج بدلًا من الملكية الخاصة لها وإنهاء هذه الميزة الطبقية المتوارثة، ومن ثم قيام العمال والمستهلكين بإدارة عملية الإنتاج عبر المجالس الخاصة بكل منهما والمجالس المشتركة بينهما

يجمع الاقتصاد الاجتماعي بين الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الشركات، وخاصة التعاونيات والجمعيات التعاونية والجمعيات التي تنعكس أخلاقياتها في المبادئ التالية

1. غرض خدمة الأعضاء أو المجتمع وليس الربح.

2. استقلالية الإدارة.

3. عملية صنع قرار الديمقراطية.

4. أولوية الأشخاص والعمل على رأس المال في توزيع الدخل.

إن التعاونيات، أولًا وقبل كل شيء، هي مؤسسات ذات منفعة متبادلة، يملكها ويسيطر عليها أعضاؤها (ديمقراطيًا) لتحقيق مصالحهم غير الرأسمالية. تتمثل إحدى طرق فهم الطبيعة المحددة للتعاونيات في تحديد «الجودة المزدوجة» لأعضائها، الذين يشاركون باعتبارهم «شركاء» (مالكين مشاركين) للشركة و«كمستخدمين». السلع أو الخدمات التي تنتجها التعاونية (في التعاونيات الاستهلاكية، وتعاونيات الادخار والائتمان، وتعاونيات التأمين، وتعاونيات الإسكان، وما إلى ذلك)، كموردين/منتجين يستخدمون التعاونية لمعالجة وبيع إنتاجهم (خاصة في تعاونيات المنتجين الزراعيين)، أو كعمال موظفين في التعاونية التي يسيطرون عليها (التعاونيات العمالية)

ولأنه جزء من هذا التقليد التعاوني، فإن نموذج التعاون الاجتماعي يهدف أيضًا إلى تنفيذ أشكال من الحكم الديمقراطي، أي قوة التصويت المتساوية داخل الجمعية العامة، والحد من أجور أسهم رأس المال

ظهر الوضع القانوني للتعاونيات الاجتماعية في إيطاليا في أوائل التسعينيات. ومنذ ذلك الحين، صدرت تشريعات جديدة في بلدان أخرى، ما أدى إلى إنشاء أشكال قانونية تشبه التعاونية الاجتماعية، مثل وضع «المجتمع التعاوني ذو المصلحة الجماعية» (2001) في فرنسا أو تلك الخاصة بـ«التعاونية الاجتماعية» (2006) في بولندا.

إن المبادئ التعاونية بشكل عام، أو حتى مبادئ التعاونيات الاجتماعية بشكل خاص، يتم تنفيذها أحيانًا أيضًا بواسطة المؤسسات الاجتماعية التي لم يتم تأسيسها رسميًا كتعاونيات (اجتماعية). واعتمادًا على التشريعات المعمول بها، قد تكون الأشكال القانونية الأخرى أيضًا قريبة من الوضع التعاوني، حتى لو كانت تختلف عنه من وجهة نظر قانونية صارمة. ومع ذلك، فإن هذا النموذج يتجاوز نموذج معظم التعاونيات التقليدية، حيث أنه يجمع بين السعي إلى تحقيق مصالح أعضائه والسعي إلى تحقيق مصالح المجتمع ككل أو مجموعة مستهدفة محددة

يمكن أن تشمل التعاونيات الاجتماعية فئة واحدة فقط من أصحاب المصلحة، حيث يشترك جميع الأعضاء في مصلحة مشتركة بينما يساهمون في الوقت نفسه في مصلحة عامة ليست مجرد عرضية. ففي تعاونيات الطاقة المتجددة للمواطنين، على سبيل المثال، يسعى الأعضاء إلى ضمان الوصول إلى طاقة ذات نوعية أفضل ولكن مثل هذا الإنتاج يساهم في حد ذاته أيضًا في التنمية المستدامة

لكن عديدًا من التعاونيات الاجتماعية هي إلى حد ما منظمات لأصحاب المصلحة المتعددين. هذا على سبيل المثال هو حال التعاونيات التي تم إنشاؤها بشكل مشترك من قبل المنتجين والمستهلكين لتنظيم دوائر قصيرة من الأغذية العضوية فيما بينهم: كما هو الحال في تعاونيات الطاقة المتجددة، يتم دمج مصلحة الأعضاء مع هدف مجتمعي (بيئي) واسع، ولكن هنا من خلال الجهود المشتركة لنوعين متميزين جدًا من أصحاب المصلحة. بل إن «هيكل أصحاب المصلحة المتعددين» معترف به أو مطلوب بموجب التشريعات الوطنية التي تنظم التعاونيات الاجتماعية في مختلف البلدان (إيطاليا والبرتغال واليونان وفرنسا).

اقترح الكاتب بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في تخفيف وطأة الإكراه الاقتصادي وهو ما يمكننا أن نطلق عليه: أطرًا اقتصادية بديلة.

- إعادة توزيع الثروة: الدعوة إلى سياسات تعيد توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافًا لتقليل الفوارق الاقتصادية وتخفيف الإكراه على الفئات المهمشة.
- التنظيم والرقابة: التوصية بأنظمة وآليات رقابية أقوى للحد من الممارسات الاستغلالية من قبل الجهات الاقتصادية القوية وضمان المنافسة العادلة.
- تمكين العمال: اقتراح تدابير لتمكين العمال، مثل تعزيز حقوق العمال، وتشجيع المفاوضة الجماعية، وتعزيز التعاونيات العمالية.
- النماذج الاقتصادية البديلة: استكشاف النماذج الاقتصادية البديلة خارج الرأسمالية، مثل: الاشتراكية أو الاقتصاد التشاركي أو الاقتصاد البيئي، والتي قد تقدم طرقًا مختلفة لتنظيم النشاط الاقتصادي لتقليل الإكراه وتعزيز الرفاهية الجماعية.
- شبكات الأمان الاجتماعي: الدعوة إلى توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك الرعاية الصحية الشاملة والتعليم وبرامج الدخل الأساسي، لتزويد الأفراد بمزيد من الأمن الاقتصادي والاستقلالية.

بعد أن شرح جيسون هيكل بالتفصيل في الفصل الأول الصلة بين نمو الناتج الإجمالي اللامتناهي وتأثيره السلبي في البيئة والحياه. ففي الفصل الثاني يستمر جيسون في دحض الأطروحات التي تربط النمو الاقتصادي بالرفاهية والعيش الكريم، إذ يوضح بالأمثلة أنه من الممكن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاكتفاء من دون الاعتماد على الاستخراج المستمر وأن المسألة مرتبطة بكيفية التوزيع وليس النمو

فمن الممكن تحقيق حياة أفضل لكل الأشخاص في العالم من خلال الحد من فجوة التفاوتات والاستثمار في المنافع العامة وتوزيع الدخل والفرص بشكل أكثر عدالة. كما أنه يطرح أمورًا مهمة جدًّا مرتبطة بتحقيق الرفاه والرضا بعيدًا عن حساب نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، فإن تحسين نظام الرعاية الاجتماعية بما يشمل الرعاية الصحية والمعاشات والتعويض عن البطالة والإجازات المدفوعة وتعليم جيد للجميع وغيرها... تجعل الناس يشعرون بالرضا والاستقرار أكثر. وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات السعادة في بلدان يعتبر الدخل الفردي فيها أقل من الولايات المتحدة التي لم تستطِع أن تصل إلى هذا الرفاه بعد

ومن جهة أخرى يعتبر الإحساس بمعنى الحياة من الأساسيات التي تمكن الإنسان من الإحساس بالاستقرار وهو ما يتجلى في القيم الجوهرية كالتعاون والتكافل الاجتماعي بعيدًا عن قيم التنافسية والفردانية والسعي نحو الربح الذين بثتهم الرأسمالية في المجتمعات

وعمليًّا يطرح هيكل حلولًا ومفاتيح عملية لاقتصاد أكثر عدالة واستدامة ويعتبر أن دول الجنوب قد تحقق التنمية من دون الحاجة إلى الركض وراء النمو وذلك لن يتأتى إلا بإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات الدولية التي تحدد قواعد الاقتصاد العالمي وإلغاء الديون حتى تتمكن دول الجنوب من الاستثمار في الرعاية الاجتماعية بدلًا من إرسال كل عائداتها إلى البنوك الدولية.

في المقابل يجب على دول الشمال أن تركز في تراجع النمو وإبطاء وتيرته في حين يتم توزيع الدخل والموارد بشكل أكثر عدالة، وتحرير الناس من العمل الذي لا لزوم له، والاستثمار في المنافع العامة التي يحتاجها الناس لتحقيق الازدهار. إنها الخطوة الأولى نحو حضارة أكثر إيكولوجية والتحول إلى اقتصاد لا يحتاج إلى النمو في المقام الأول وإلى التراكم المستمر لرأس المال، بل يتم تنظيمه حول الازدهار البشري والاستقرار البيئي. ولتحقيق هذه الغاية يقترح هيكل إنهاء التقادم المخطط له وقطع الإعلانات التي تدفع الناس إلى الاستهلاك أكثر مما يحتاجونه والتحول من الملكية الى الاستخدام بالنسبة إلى الأشياء التي يمكن استخدامها بشكل جماعي كالمعدات ووسائل النقل... وتقليص الصناعات المدمرة للبيئة والتوقف عن هدر الطعام

وبالموازاة يقترح حلولًا للحفاظ على الوظائف في ظل الإجراءات السالفة الذكر من ضمنها تقصير أسبوع العمل وتوزيع العمل الضروري بشكل متوازن بين العاملين مع تقديم ضمان الوظيفة، ما سيقلل من ضغوط الندرة المصطنعة والسعي وراء النمو سيكون الإنتاج أقل لكنه أكثر وفرة وستتقلص الثروة الخاصة بينما الثروة العامة ستزداد

أما «القراءة النسوية للمديونية» فتقدم شهادات حقيقية وملموسة عن المديونية في مواجهة التجريد المالي financial abstraction. حيث يدعي التمويل بأنه مجرد، وأنه يعمل وفق منطق حسابي لا يمكن لعامة الناس فهمه. ومن خلال سرد

كيفية عمله في الأسر، والاقتصادات الشعبية (غير مدفوعة الأجر إلى حد كبير)، والاقتصادات المأجورة، فإن هذه القراءة النسوية تتحدى القوة التجريدية للتمويل والمالية والاقتصاد والرغبة في أن تكون هذه الأمور غير مفهومة

وتعزز لوسي كافاليرو ذلك من خلال طرحها أن المديونية هي آلية ملموسة تجبر صغار المنتجين الزراعيين على الاعتماد على السموم الزراعية. فالدَّين هو تعبير عن ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية وأمولتها، وهو جهاز يربط بين داخل السجن وخارجه، في حين يظهر أن السجن نفسه هو نظام من الديون. وهو ما يمكّن الاقتصادات غير الشرعية من توظيف العمال بأي ثمن. والديون التي يتكبدها الشباب، حتى «قبل» دخولهم سوق العمل أو في وظائف شديدة الخطورة (نظرًا إلى أنهم يحصلون على بطاقة ائتمان إلى جانب فوائد الدولة) تبدو وكأنها أداة للاستيلاء على تلك الدخول نفسها وتحويلها إلى مصادر غير مستقرة. إن الدَّين في الدول الرأسمالية هو ما يوفر البنية التحتية الأساسية للحياة: الخدمات الصحية التي لا يمكن الوصول إليها، والإمدادات اللازمة عند ولادة الطفل، وشراء دراجة نارية حتى تتمكن من العمل في توصيل الطعام. والديون هي وسيلة لضمان الحصول على السكن وهي المورد الذي يظهر عندما يواجه المرء حالات الطوارئ ويواجه فقدان شبكات الدعم الأخرى. الدَّين هو آلية لنزع ملكية المهاجرين والسكان الأصليين بشكل عام. وهو ما يربط الاعتماد بالبقاء في العلاقات الأسرية العنيفة

تتضمن القراءة النسوية للمديونية وفقًا للكتاب الكشف عن كيفية ارتباط الدَّين بالعنف ضد المرأة. وبالاعتماد على الروايات الملموسة عن المديونية، تصبح العلاقة بين الديون والعنف الجنسي واضحة. الدَّين هو ما لا يسمح لنا أن نقول: لا، عندما نريد أن نقول: لا. وهو ما يربطنا بمستقبل من العلاقات العنيفة التي نريد الهروب منها. حيث تجبرنا الديون على الحفاظ على علاقات محطمة، لا نزال محبوسين فيها بسبب الالتزامات المالية المتوسطة أو الطويلة الأجل. إذن الدَّين هو ما يعيق الاستقلال الاقتصادي، حتى في الاقتصادات النسائية التي تلعب فيها النساء أدوارًا قيادية. فالدَّين يجعل المرء مضطرًّا إلى قبول ظروف عمل أكثر مرونة، وبهذا المعنى، فهو جهاز فعال للاستغلال. ثم ينظم الدَّين اقتصاد الطاعة الذي ليس أكثر أو أقل من اقتصاد العنف.

ترسم القراءة النسوية للديون وتحلل أشكال العمل، ما يجعل العمل المنزلي والإنجابي والمجتمعي مرئيًّا كمساحات للتثمين يشرع التمويل في استغلالها. سمحت الإضرابات الدولية للنساء بمناقشة وإبراز خريطة عدم تجانس العمل من منظور نسوي. واستنادًا إلى حركات نسوية متنوعة، ظهر أسلوب للنضال يتوافق مع التركيبة الحالية لما نسميه: العمل، بما في ذلك العمل المهاجر، وغير المستقر، والعمل في الأحياء، والعمل المنزلي، والمجتمعي. أنتجت هذه الحركة أيضًا عناصر لفهم العمل المأجور بطريقة جديدة وغيرت كيفية تنظيم النقابات نفسها. تسمح إضافة البعد المالي إلينا الآن برسم خريطة لتدفقات الديون وإكمال خريطة الاستغلال في أشكالها الأكثر ديناميكية وتنوعًا، و«غير المرئية» ظاهريًّا. إن فهم كيف يستخرج الدَّين القيمة من الاقتصادات الأسرية والاقتصادات غير المأجورة، تلك الاقتصادات التي تعتبر تاريخيًّا غير منتجة، يوضح كيف تعمل الأجهزة المالية كآليات حقيقية لاستعمار وإعادة إنتاج الحياة

وبناء على ما سبق يمكننا القول إن هذا الاقتصاد البديل هو اقتصاد تضامني/ تعاضدي/ تعاوني/ محلي، أي يلبي احتياجات المواطنين أولًا ويخدم المجتمعات المحلية، من الأساس، قاعدة القرارات فيه من أسفل إلى أعلى وعن طريق الوحدات الإنتاجية الصغيرة بما يحقق مبادئ الإدارة الذاتية ويضمن الكفاءة والعدالة. يقوم على التبادل العادل بين الدول والمجتمعات، ديمقراطي تشاركي، يضمن الاستدامة للموارد، ويلبي الاحتياجات الأساسية للإنسان. لا تكون أولوية الإنتاج فيه من أجل التصدير ولكنه ليس ضد التصدير في إطار علاقات تبادل وتقسيم عمل دولي عادلة، أهم مبادئه

- تعاوني: الإدارة الذاتية من قبل المنتجين بشكل تشاركي.
- مساواتي: يحقق المساواة بين أعضائه والمساهمين فيه.
- مقاوم: تحرري/ انعتاقي من قيود النظام القائم.
- مبتكر: قائم على أنماط ملكية وإدارة مختلفة داخليًّا وعلى مستوى المؤسسات الدولية ودورها.
- إنساني: أولوية الإنسان وحقوقه في الربح ورأس المال.
- عادل: يدفع في اتجاه الأسواق التضامنية في مقابل الأسواق التبادلية، وإعادة توزيع الموارد في اتجاه الفئات الأضعف.
- منصف: يراعي قدرات واحتياجات مختلِف الفئات في المجتمع.

خاتمة

ترجع أهمية الكتب التي تم عرضها إلى عوامل متعددة تختلف من كتاب إلى آخر، لكن محاولة جمعها وتبويبها هنا يساعد على تكامل الصورة، ما يحفز على التفكير والتطوير وبناء بدائل سياسية وسياساتية للنمط القائم، تمكّن العالم وفي القلب منه منطقتنا العربية كأحد المناطق الأضعف والأكثر تضررًا من الوضع الراهن، ليس فقط على مستوى الأزمات المالية، بل الأزمات البنيوية والهيكلية التي تؤدي إلى تكرار هذه الأزمات وتعمق استغلال الفئات الأضعف لصالح الفئات الأقوى سواء على المستوى الدولي أو على المستويات الإقليمية والمحلية.

ففاروفاكس يقدم من خلال حكاية خيالية إمكانية بناء مجتمع أكثر عدلًا ومساواة، يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية وفرص متكافئة يعتمد على مبادئ التشارك والتعاون والعدالة الاجتماعية، خالٍ من المصارف والأسواق المالية والشركات العملاقة والأثرياء. فيقدّم في قالب الخيال أفكارًا جديدة ومبتكرة انطلاقًا من أمثلة واقعية ومعاصرة حيث يحرّك ويحفّز القراء على التفكير في إمكانية بناء واقع أفضل

أما ميشيل ألبرت في كتابيه، فيطرح فهم البدائل المطروحة في اتجاه اقتصاد المشاركة ومن داخل السياق الغربي نفسه الذي سيطر عليه الفكر الرأسمالي بنسخته النيوليبرالية ونتائجها الكارثية على مستوى المؤسسات والبشر والبيئة، ويطرح بديلًا للرأسمالية ونمط التخطيط المركزي ويشيد بأطروحات حوكمة الاقتصاد التضامني ونماذجه في أمريكا اللاتينية وأوروبا، لكنه يقترح الاقتصاد التشاركي كمفهوم أشمل في القيم والممارسات من اقتصاد التضامن. وبرغم أهمية هذا الكتاب فإن الطريق أمام إقامة المؤسسات البديلة ليس سهلًا، إذ يتعارض بالكلية مع شبكات المصالح والفساد القائمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تفرزه من أهداف وأنماط إنتاج واستهلاك وعلاقات قوة على مستويات محلية وإقليمية ودولية. إلا أنه يظل إحدى المحاولات الجيدة لتفكيك الأفكار المنهجية للنظام الحالي مستهدفًا إقامة نظام يقوم على العدالة والتضامن والإدارة الذاتية والتوازن والاستدامة في أشكال التبادلات الدولية كافة، ويقول إن هذا ممكن بل وينبغي أن يكون هدفًا عالميًّا

كما أنه يمثل دعوة إلى إعادة النظر في أسس الاقتصاد السائد سواء من حيث التخصيص وميكانيزماته أو تقسيم العمل المحلي والدولي، ويقدم مفهومًا لاقتصاد المشاركة محاولًا تجاوز سوءات النموذج الرأسمالي السائد باعتبار اقتصاد المشاركة نموذجًا اقتصاديًّا يهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين الأفراد والمجتمعات، ويعتمد على مشاركة الموارد والفرص والدخل والاستهلاك بشكل عادل ومستدام. يركز اقتصاد المشاركة في تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية، ويشجع على توزيع الثروة والفرص والدخل وتقسيم العمل بشكل متوازن بين جميع أفراد المجتمع. يعتبر اقتصاد المشاركة وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر استدامة وازدهارًا.

وفي كتابات ألبرت تظهر شمولية تصوره لتفاصيل نظريته حول اقتصاد المشاركة كشكلٍ لاقتصاد بديل للوضع القائم، سواء فيما يتعلق بالملكية والمكافأة وعدالة التوزيع والتصحيح، أو العمل وتقسيمه وتقييمه وآليات تخصيص الموارد واتخاذ القرار بدءًا بأصغر المؤسسات الإنتاجية وصولًا إلى المؤسسات فوق الدولة، وهو يعيد طرح الأسئلة الأولية حول تسعير العمل والسلع وتفاصيل عمليات الإنتاج ويقدم أمثلة من نماذج تشاركية حية من المهم الاطلاع عليها كتجربة دار نشر أو مصنع صلب، ولا يقدم صورة وردية لهذه التشاركية بل يطرح النقد الموجه إليها أيضًا، لكن ينقصه بعض من التبسيط في كثير من المفاهيم المستخدمة وربما هو أمر قادم من إشكاليات في الترجمة أو في طبيعة الموضوعات الاقتصادية شديدة التعقيد التي تحمل عبئًا فلسفيًّا كبيرًا، وإذا كان يبحث في العلاقة بين الفرد والمجتمع فإن هناك أسئلة غائبة حول علاقة الدولة بالمجتمع والفرد والسوق وهي أسئلة شديدة الأهمية في ضوء الاقتصاد السياسي للتشاركية أو لهذه الأنماط من الاقتصاد البديل، وهذه نقيصة لدى كثير من منظري الاقتصاد ولا يختص به الكتاب وحده

تتمثل أهمية كتاب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجاك دوفيرني ومارت نيسنس في أنه يحاول توضيح مفهوم الاقتصاد الاجتماعي وأهمية دوره في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي بناء مجتمع أكثر تضامنًا وتعاونًا. إذ يتناول الكتاب أساليب تطبيق المبادئ الاقتصادية للسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تشجيع أشكال ونماذج اقتصادية تقوم على مبادئ التعاون بين الأفراد والمؤسسات وتعزيز المساواة. كما يناقش الكتاب دراسات حالة وأيضًا أمثلة واقعية تساعد على توضيح كيفية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمختلف أشكاله

بيَّن الكتاب أيضًا أن مفهوم الاقتصاد الاجتماعي غني بشكل خاص فيما يخص أشكاله المتنوعة والمبتكرة التي أصبحت أساسية بشكل متزايد في المجتمعات المعاصرة. وفي كل الأحوال، فإن لها ميزة إعادة دمج هذه الخصائص الاقتصادية للقطاع الثالث أي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مكوناتها الاجتماعية والثقافية، كما تساعد على فهم عمقها التاريخي. على هذا، فإن أي تحليل يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي يميل إلى إعادة الاتصال بأقدم تقاليد الاقتصاد السياسي، الذي أراد فقط تصور الأنشطة الإنتاجية للإنسان وفقًا للمعنى الذي يمكن أن يحمله للمجتمع بأكمله.

أما بونفيلد فيقدم تفسيرًا للإكراه الاقتصادي يمكن أن يساعد على فهم الصراعات الحالية، حيث قدم الكتاب مجموعة من المراجعات لقراءات وتجارب متنوعة بين كوميونة باريس وميدان السلام السماوي الصيني والربيع العربي، وربط بين هذه التجارب والحجج النظرية، ما أثرى النظرة السياسية والربط بين ما هو اقتصادي وسياسي، ويؤثر الكتاب بشكل مباشر في التداعيات السياسية وفي الانتقادات الموجهة إلى المواقف اليسارية والتقاليد الماركسية كافة، فعلى سبيل المثال يرى الكاتب أن بعض معارضي الرأسمالية ما زالوا يقبلون من دون انتقاد الطبيعة الواضحة للرأسمالية ومنهم الاشتراكيون الديمقراطيون. يعد بونفيلد أحد مفكري الماركسية المفتوحة Open Marxism، وتشتمل هذه المدرسة على كل من المنظرين الماركسيين والباحثين التجريبيين المطلعين نظريًّا. تؤكد الماركسية المنفتحة على العداء والتناقضات المتأصلة في المجتمع الرأسمالي، ضد النزعة الاقتصادية والحتمية لعديد من التقاليد الماركسية الأخرى. كما يرى بعض النقاد أن هذا الكتاب هو استمرار لحجج الكاتب في كتابه لعام 2014 «النظرية النقدية ونقد الاقتصاد السياسي»، يتدخل كلا الكتابين في المناقشات النظرية المعاصرة حول أنواع الهيمنة الخاصة بالرأسمالية، وحول الصراع الطبقي كفئة تفسيرية في النظرية الاجتماعية وكظاهرة تتطلب تفسيرًا، وحول نظريات القيمة، والتجريد الحقيقي.

أما في مسألة العدالة المناخية فتتجلى أهمية «الأقل هو أكثر» لجيسون هيكل في كونه كتابًا لم يتوقف عند تشخيص الإشكاليات وعرض البيانات فقط بل وضع اليد على مكامن الخلل وتفكيك الأرقام والمعطيات بأسلوب سلس ومبسط يسهل فهمه واستيعاب أطروحاته مع طرح البدائل. كما أنه يأتي في ظرفية حساسة جدًّا في ظل تفاقم أزمة المناخ وتبعاتها ليخرجنا من دائرة الراحة التي يحاول القادة إدخالنا فيها عنوة، بتصديق ادعاءاتهم بأن الوضع تحت السيطرة وأن الإجراءات المتخذة للحد من هذا الانهيار قادرة على تحقيق تقدم في ظل النظام القائم. إن هذا الكتاب بمثابة جرس الإنذار الذي يدعو إلى التحرك الفوري لإيقاف هذا النزيف كما أنه يطرح إمكانات التغيير ويبث الأمل في عالم أفضل واقتصاد مستدام يضع الإنسان والبيئة ضمن الأولويات

يقدم كتاب «قراءة نسوية للمديونية» منظورًا نسويًّا للديون، مسلطًا الضوء على تأثيرها الملموس في مختلف جوانب الحياة وارتباطها بالعنف ضد المرأة. وهو يناهض فكرة تجريد المالية واعتبارها فقط أمرًا تقنيًّا، مع التركيز في الآثار الملموسة للديون في الأفراد والمجتمعات. ويصور الدَّين باعتباره آلية تعمل على إدامة التبعية، وتفاقِم عدم المساواة، وتعزيز الهياكل القمعية وإدامة العنف، واستغلال العمالة المهمشة، وخاصة في الاقتصادات المبنية على النساء. كذلك يدعو أيضًا إلى إعادة تقييم العمل، والاعتراف بالعمل المنزلي والإنجابي والمجتمعي باعتباره ذا قيمة. وأخيرًا، يقترح أن فهم البعد المالي للديون أمر ضروري لفهم أنظمة الاستغلال والاستعمار وتحديها. تقوم بنية الكتاب على تعددية الأصوات والعمل الحواري ورسم الخرائط المعرفية من خلال إدراج مقابلات مع المنظمات الناشطة ذات الصلة في الأرجنتين والبرازيل. يحتوي الكتاب أيضًا على بيانين صدرا عام 2017 من قبل التجمعات النسوية. علاوة على ذلك، أشارت المؤلفات إلى أن الكتاب الأصلي (الذي نشرته مؤسسة روزا لوكسمبورج عام 2019) تمت مناقشته في مجموعة متنوعة من المساحات التعليمية والنسوية والمجتمعية وغيرها من المساحات التنظيمية، ما أدى إلى اعتبارات جديدة أضيفت إلى النسخة الإنجليزية. كما ألهمت النضالات النسوية الجديدة ضد الديون في الأرجنتين وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية أقسامًا جديدة

إن هذا الإصدار لا يطرح سؤالًا بسيطًا حول ما يجب القيام به أو إجابات محددة وطريقة للعمل عليها للوصول إلى نتيجة، كما لا يقدم إجابات مباشرة على الأفكار والأسئلة المطروحة، بل يحاول فتح أفق للنقاشات والتفكير فيما تطرحه نظريًّا النظريات النقدية في الكتب المعروضة فيما يخص العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، وردها الظاهري على ما يسمى اقتصاد العمل التشاركي والتضامني

هوامش

1 الامم المتحدة، حقبة جديدة من النزاع والعنف، https://www.un.org/ar/un75/new-era-conflict-and-violence

2 اقتصادي وسياسي يوناني أستراليّ. أكاديمي سابق، شغل منصب الأمين العام لحزب The European Realistic Disobedience Front- MeRA25، وهو حزب سياسي يساري، منذ تأسيسه في عام 2018. وهو عضو سابق في حزب سيريزا، شغل منصب وزير المالية من يناير إلى يوليو 2015 في عهد رئيس الوزراء ألكسيس تسيبراس.

3 ميشيل البرت لا رؤساء اقتصاد جديد لعالم أفضل

4 جاك ديفوريني أستاذ الاقتصاد الاجتماعي والنظم الاقتصادية المقارنة في جامعة لياج، ومارت نيسنس وهي أستاذة الاقتصاد الاجتماعي في معهد الاقتصاد بلوفان والجامعة الكاثوليكية بلوفان أيضًا.

5 هو كاتب ومفكر سياسي درس في جامعة برلين الحرة وحصل على الدكتوراه من جامعة إدنبرة «the University of Edinburgh». وهو الباحث الرئيسي في البحث في التقليد الماركسي الإنساني. ساهم في تطوير المدرسة الماركسية المفتوحة. بونفيلد هو أحد أعضاء شبكة النظريات النقدية لمعاداة السامية وباحث مشارك في شبكة الأبحاث «الحق والتاريخ والذاكرة». كتب عديدًا من الكتب حول الاقتصاد السياسي وقدم نقدًا للاقتصاد السياسي ومن أهم كتبه كتابه حول النظرية النقدية ونقد الاقتصاد السياسي والدولة القوية والاقتصاد الحر Critical Theory and the Critique of Political Economy and The Strong State and the Free Economy وهو محرر مشارك مع بيفرلي بيست وكريس أوكين في كتاب Sage Handbook للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، في ثلاث مجلدات.

6 Professor Werner Bonefeld, the university of York, https://www.york.ac.uk/politics/people/emeritus-honorary/werner-bonefeld/

7 Routledge is a British multinational publisher. It was founded in 1836 by George Routledge, and specialises in providing academic books, journals and online resources in the fields of the humanities, behavioral science, education, law, and social science. https://www.routledge.com/

8 عالم أنثروبولوجيا اقتصادية وباحث في برنامج فولبرايت وزميل الجمعية الملكية للفنون. وهو في الأصل من إسواتيني (سوازيلاند) وقضى عدة سنوات مع العمال المهاجرين في جنوب إفريقيا، يكتب عن الاستغلال والمقاومة السياسية في أعقاب الفصل العنصري. قام بتأليف ثلاثة كتب، بما في ذلك أخيرًا: الفجوة: دليل موجز لعدم المساواة العالمية وحلولها. يكتب بانتظام لصحيفة الغارديان والجزيرة والسياسة الخارجية، يعمل كمستشار للصفقة الخضراء الجديدة لأوروبا ويجلس في لجنة لانسيت للتعويضات والعدالة التوزيعية. يعيش في لندن.

9 باحثة في جامعة بوينس آيرس. يركز عملها في العلاقة بين الديون ورأس المال غير القانوني وأشكال العنف المختلفة. وهي كذلك ناشطة نسوية وعضوة في مجموعة Ni Una Menos ني أونا مينوس. ومعها فيرونيكا جاجو والتي تدرس العلوم السياسية في جامعة بوينس آيرس، وهي أستاذة علم الاجتماع في معهد الدراسات العليا بجامعة سان مارتن الوطنية. وهي مؤلفة كتاب «النسوية الدولية» (عن دار فيرسو، 2020) والليبرالية الجديدة من الأسفل: البرجماتية الشعبية والاقتصادات الباروكية Baroque (مطبعة جامعة ديوك، 2017). وهي ناشطة نسوية وعضو في مجموعة Ni Una Menos ني أونا مينوس. وقامت بترجمة الكتاب إلى الإنجليزية، ليز ماسون ديس.

10 Pluto Press. “A Feminist Reading of Debt,” July 21, 2021. https://www.plutobooks.com/9780745341729/a-feminist-reading-of-debt/.

11 Lourdes Benería, Günseli Berik and Maria S. Florio, Gender, Development and Globalization: Economics As If All People Mattered (Second Edition), https://cutt.ly/2egUsYPK

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.